مجلة جامعة الملك سعود، م 22، الآداب (2) ، ص ص 277-312 ، الرياض (2010م/1431هـ)

علة إهمال الحرف العامل في النحو العربي

منيرة بنت محمود الحمد

أستاذ النحو والصرف المشارك، بكلية الآداب جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن،

المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في 17/ 12/1429هـ، وقبل للنشر في 25/10/1430هـ)

ملخص البحث. يعرض هذا البحث لدراسة علة إهمال الحرف العامل في النحو العربي، عارضاً تعريف الإهمال في الاصطلاح النحوي، وما يرادفه من مصطلحات.

وقد أشار البحث إلى أنّ هناك حروفاً قد جاءت عاملة في موضع، مهملة في موضع آخر، لذا عُني هذا البحث بجمع هذه الحروف، ودراسة القواعد الخاصة بإعمالها، وبيان العلل التي تؤدي إلى عدم إعمالها في ما اختصت به من فعل أو اسم أو جملة، ودراسة القواعد الخاصّة بإهمالها من خلال عرض آراء العلماء فيها، وردّ هذه القواعد إلى الأصول النحوية التي وضعها العلماء لإعمال الحروف.

المقدمـــــــة

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة وردت في كتب النحو العربي، وتحدث عنها العلماء في أبواب متفرقة منها، وهي علة إهمال الحروف العاملة في النحو العربي.

وتتمثل هذه الدراسة في نهج جديد لدراسة موضوعات النحو تهدف إلى جمع ما تناثر من تلك الحروف، ودراستها في نهج قائم على أساس من المعنى، حيث تجمع في تناسب وترابط، مما يسهّل

فهمها، بالإضافة إلى دراستها نحويًّا، وبيان العلل التي تؤدي إلى إهمالها وفقًا للقواعد التي وضعها العلماء، ورد هذه القواعد إلى الأصول النحوية لإعمال الحروف، وتوضيح آراء العلماء فيها، واختيار ما يناسب منها دون تعصب.

وقبل هذا رأيت أن أعرّف بالحرف الذي جاء عاملاً ثم أهمل تعريفاً مختصراً من حيث معناه وعمله الذي أثبته له الجمهور، لبيان ما يترتب على الإهمال من معنى جديد يؤول إليه.

فقد عبّر النحويون عن العامل الذي يهمل بعبارات مختلفة جاءت على النحو التالي:

الإهمال: استخدموه بكثرة في حديثهم عن العامل الذي يمنع من العمل الذي ثبت له بالاستقراء عند جمهورهم، وهو متقدم على معموله من مفرد أوجملة لسبب ما، ولم يحدّ العلماء الإهمال كما حدّوا الإلغاء.

إبطال العمل[1]، ومنع العمل[2]، والكفّ عن العمل[3]، والعزل: اختصّت جميعها بإهمال العامل، وهو متقدم على علة معموله حين يعرض له ما يمنعه من العمل، أو يكفّه عنه[4].

الإلغاء[5]: وهو إبطال العمل لا لمانع لفظًا ومحلاً، واختصَّ بأفعال القلوب المتصرفة (ظنّ وأخواتها)، وبـ(أعلم وأرى) ممّا ينصب ثلاثة مفاعيل حين تغيّر من صدر جملتها.

وأطلق الإلغاء أيضاً على (إذن) الناصبة للمضارع في بعض أحوالها، حين تتوسط بين متلازمين كالمبتدأ والخبر، نحو: زيدٌ إذن يكرمُك في جواب: أزورك. أو ما أصله كذلك، نحو: إنّي إذن أكرمُك، أو الشرط وجزاؤه، نحو: إن تأتني إذن أكرمْك. أو حين يكون الفعل منفصلاً منها بغير قسم، نحو: إذن أنا أكرمُك[6].

وأطلق الإلغاء أيضاً على (إلاّ) في الاستثناء إذا

(1) أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيمري، التبصرة والتذكرة، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1 (1982م) 1/ 214.

(2) ابن منظور، لسان العرب، تعليق علي شيري، ط2 (بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1992م) 1/ 244 (إنن).

(3) ابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط20 (القاهرة: دار التراث، 1980م، 1/342.

(4) أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، المفصّل في علم العربية (بيروت: دار الجيل، د.ت) 292، والرضي، شرحه على كافية ابن الحاجب، تحقيق حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، ط1 (الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1993م) القسم الأول: 1/ 852 – 853.

(5) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1 (القاهرة: دار الفكر العربي، 1422هـ - 2001م) 3/ 1239.

(6) ابن الناظم، شرحه على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد (بيروت: دار الجيل، د.ت) 670 – 671.

كرّرت لقصد التوكيد في البدل، نحو: ما مررت بأحدٍ إلاّ أخيك. وفي العطف نحو: قام القومُ إلاّ زيداً وإلاّ عمراً. وقد ذكره ابن مالك (ت 672هـ) بقوله[7]:

وألغِ (إلاّ) ذاتَ توكيد: كلا
تمرُرْ بهم إلاّ الفتى إلاّ العَـلاَ

ورأيت أن أستخدم مصطلح الإهمال في هذا البحث؛ لأنه هو المعنى اللغوي الدقيق الذي ينطبق على إهمال الحروف في كثير من مواضعها.

من الأصول النحوية التي وضعها العلماء لإعمال الحروف في اللغة العربية أنّه لا يعمل منها إلاّ ما كان مختصًّا بالدخول على فعل أو على اسم. يقول الأنباري (ت 577هـ) موضحًا: (إن قال قائل: لِمَ وجب أن تعمل (أنْ، ولن، وإذن، وكي) النَّصب؟ قيل: إنّما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل)[8].

ويعلل ابن يعيش (ت 643هـ) لعمل حروف الجزم وهي: إنْ الشرطية، ولم، ولّما، ولام الأمر، ولا في النهي بقوله: ((فهذه الأصول في عمل الجزم، وإنّما عملت لاختصاصها بالأفعال دون الأسماء، والحرف إذا اختصّ عمل في ما يختصّ به))[9].

أمّا غير المختصّ فحقّه الإهمال، يقول الورّاق (ت 325 هـ) موضحًا: ((واعلم أنّ الأقيس في (ما) – يقصد الحجازية – أن لا تعمل شيئًا، وإنما كان الأقيس فيها هذا، لأنّها تدخل على الاسم والفعل، كما تدخل حروف الاستفهام عليها، وإنّما يعمل العامل في الجنس، إذا استبدّ به دون غيره، وهذا أصل في العوامل، و (ما) في هذا ليست بالأسماء أولى منها بالأفعال))[10].

وتبيّن بالبحث أنّ إعمال الحرف المختصّ هو الشائع في اللغة العربية، وجلّ ما جاء منه كان عاملًا، وخالف هذا الأصل بعض الحروف المختصّة فجاءت مهملة. وهي من القلّة بمكان. وتبيّن بالبحث أنّ علّة الإهمال إمّا لغةٌ لبعض العرب، وإمّا ضرورةٌ شعريةٌ،

(7) ابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 549.

(8) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية، تحقيق بركات يوسف هبود (بيروت: دار ابن الأرقم، 1999م) 233.

(9) موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، شرح المفصل، (بيروت: عالم الكتب. د. ت) 7/ 40. وانظر: الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي، حاشيته على التصريح على التوضيح (القاهرة: دار إحياء الكتب= = العربية .د.ت) 2/2.

(10) أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، علل النحو، تحقيق محمود جاسم درويش، ط1 (الرياض: مكتبة الرشد، 1420هـ - 1999م) 257.
وانظر: الرضي، شرحه عل كافية ابن الحاجب: 2/ 852 – القسم الأول، وأبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، ط1 (دمشق: دار القلم، 1418 هـ - 1997م) 4/ 276 – 277، ومحمد بن عبد المنعم الجوجري، شرح شذور الذهب، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط1 (مطبوعات عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1424 هـ، 2004م)، 1/ 395.

وإمّا لتقارض اللفظين في الأحكام:

ويندرج تحت هذا الحديثُ عن علة إهمال: (أنْ) المصدرية، و(إذنْ) الناصبتين للمضارع، و(لم) و (إنْ) الشرطية الجازمتين له.

أمّا (أنْ) المصدرية فحرف ينصب المضارع، ويخلص زمنه للاستقبال(11)، نحو قول الله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الِانفِطَارِ الْمُطَفِّفِينَ الِانشِقَاقِ الْبُرُوجِ﴾ الشعراء: 82.

علة إهمال (أنْ) المصدرية

وأكثر العرب على وجوب إعمال (أنْ) في نصب الفعل المضارع، وجاء الفعل بعدها مرفوعًا في شواهد، منها قراءة ابن محيصن (ت 123هـ) في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ البقرة: 233، برفع المضارع (يتم) بعدها ولم تقع بعد علم أو ظن(12).

ومنها قول الشاعر:

أنْ تقرآنِ على أسـماءَ- ويحكما- مني السّلامَ وأنْ لا تشعرا أحدا(13)

فاختلف العلماء في توجيه الرفع، فيرى البصريون أنّ (أنْ) مهملة، وأنّ إهمالها لغة لبعض العرب يهملونها تشبيهًا لها بـ(ما) المصدرية المهملة في أنّ كلًّا منهما تكون مع الفعل بمنزلة المصدر ((فيقال: يعجبني أن تفعلَ، كما يقال: يعجبني ما تفعلُ، والتقدير فيهما: يعجبني فعلُك))(14).

ووافقهم ثعلب (ت 219هـ) من الكوفيين، والزمخشري (ت 538 هـ)، والإربلي (ت 631هـ)، وابن يعيش(15). وأجازه ابن مالك وجعله قليلًا في

(11) انظر: أبا الحسن علي بن عيسى الرماني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2 (جدة: دار الشروق، 1401هـ - 1981م) 71، وجمال الدين عبد الله يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حسن حمد وإميل بديع يعقوب، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م) 1/ 66.

(12) نسبت هذه القراءة إلى مجاهد، انظر: أثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، تفسير البحر المحيط (الرياض: مطبعة النصر الحديثة. د. ت) 2/ 213.

(13) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: أبي الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار (بيروت: دار الهدى، د. ت) 1/ 390، والإربلي، جواهر الأدب في معرفة كلام العرب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1 (بيروت: دار النفائس، 1991م) 192.

(14) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة: دار الفكر، د. ت) 2/ 563. مسألة (77)، وأبو عبدالله جمال الدين محمد بن مالك، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1 (القاهرة: هجر للطباعة، 1990م) 11/4. ويحيى الشاوي الجزائري، ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تحقيق: عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1 (بغداد: دار الأنباء، 1990م) 66.

(15) انظر متتاليًا، ابن جني، الخصائص: 1/ 390،

الكلام[16] ، ولم ينصّ على أنه لغة، وكذلك ابن هشام الأنصاري (ت 761 هـ) وجعله من ملح كلام العرب في تقَارض اللفظين في الأحكام. فأعطيت (أنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، كما أعطيت (ما) المصدرية حكم (أنْ) المصدرية في الإعمال[17].

ويرى الكوفيون أنّ (أنْ) هذه هي المخفّفة من المشدّدة[18] ، وشذّ وقوعها موقع الناصبة؛ لأنها لم تسبق بعلم ولا بيقين، واتصالها بالفعل دون فاصل، إمَّا شاذٌ كالآية، وإمَّا ضرورة شعرية.

ووافقهم أبو علي الفارسي (ت 377هـ) وابن جني (ت 392 هـ) وابن عصفور (ت 669هـ) ، وأبو حيان الأندلسي[19] (ت 745هـ).

وخرّجه فريق من العلماء على الضرورة، ومنهم المالقي (ت 702هـ)[20]، وأبو حيان الأندلسي في رأي آخر له يقول: ((وقد جاز رفع الفعل بعد (أنْ) في كلام العرب في الشعر ... والذي يظهر أنّ إثبات النون في المضارع المذكور مع (أنْ) مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ (أنْ) غير ناصبة إلا في هذا الشعر – يقصد الشاهدين: أنْ تقرآن، وأنْ تهبطين –[21]، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة))[22].

ولعلّ ما دعاهما إلى القول بهذا الرأي هو كثرة ما ورد من رفع المضارع بعد (أنْ) في الشعر، فقد أورد ابن عصفور شواهد شعرية عديدة رفع الفعل المضارع فيها بعد (أنْ)[23]. وهذا يردّ ما ذكره أبو حيان من أنّ

والزمخشري، المفصل: 314، والإربلي، جواهر = = الأدب: 192، وابن يعيش، شرح المفصل: 7/ 15 – 8 / 143.

(16) ابن مالك، شرح التسهيل: 4/ 11.

(17) ابن هشام، مغني اللبيب، 2/ 517.

(18) انظر: أبو حيان، تفسير البحر المحيط، 2/ 213، والحسن بن قاسم المرادي، الجني الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1992م) 220، وخالد بن عبد الله الزهري، التصريح على التوضيح (القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت) 232.

(19) انظر متتالياً: أبو الفتح عثمان بن جني، المنصف، تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1999م) 243، وسر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي (بيروت: 1985م) 448، والخصائص، 1/ 390، وابن عصفور= =الإشبيلي، الضرائر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط1 (القاهرة: الأندلس، 1980م) 163، وأبو حيان الأندلسي، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م)، 142.

(20) أحمد بن عبد النور المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط 2 (دمشق: دار القلم، 1985م) 194.

(21) قول الشاعر:

أن تهبطين بلادَ قو
م يرتعون من الطّلاَح

(22) أبو حيان، تفسير البحر المحيط: 2/ 213.

(23) ابن عصفور، الضرائر: 163، 164.

رفع المضارع في هذا لم يحفظ إلاّ في الشاهدين السّالفيْ الذكر، وكذلك يردّ قوله أنّ رفع المضارع بعد (أنْ) لم يحفظ في القرآن الكريم، إلاّ في قراءة مجاهد ما ذكره الشيخ محمد بن عبد الخالق عضيمة من قراءات أخرى[24].

وأمّا (إذنْ): فحرف للجواب والجزاء عند سيبويه[25] (ت 180هـ).

فالجواب للقول؛ لأنّها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر والجزاء للفعل؛ لأنّ مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر، فهي تدلّ (على إنشاء الارتباط والشرط، بحيث لا يفهم الارتباط من غيرها، في ثاني حال. فإذا قال: أزورُك، فقلت: إذنْ أزورَك، فإنما أردت أنْ تجعل فعله شرطًا للفعل)[26].

و(إذنْ) حرف لا يختصّ، لدخولها على المضارع، نحو: إذنْ أكرمَك، وعلى الماضي، نحو: إذن أكرَمَكَ، وعلى الفعل الطلبيّ، نحو: إذنْ اِضْرِبْ زيدًا، وإذنْ لا تقمْ، وعلى فعل الحال، نحو: إذنْ يقومُ زيدٌ الآنَ، وعلى الاسم، نحو: إذنْ زيدٌ يكرمُك[27].

وحقّها الإهمال؛ لأنّه لا يعمل من الحروف إلاّ المختصّ، وإنّما عملت لشبهها بـ(أنْ) المصدرية لغلبة استقبال الفعل بعدها؛ ولأنّها يخرج الفعل عمّا كان عليه إلى جعله جوابًا، كما تخرج (أنْ) الفعل عمّا كان عليه إلى جعله في تأويل المصدر، فحملت على (أن) ونصبت المضارع -وإنْ لم تختصّ به-[28] بنفسها مباشرة وذلك بشروط[29]: أن تقع جوابًا، وأن تتصدر في جملتها، وأن يليها المضارع المستقبل، وأن لا يفصل بينها وبين الفعل بفاصل غير ما استثناه العلماء.

---

(24) محمد عبد الخالق عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، ط1 (القاهرة: مطبعة السعادة، 1972م)، 1/ 413.

(25) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2 (الهيئة العامة للكتاب 1977م)، 3/ 12.

(26) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، 364.

(27) المالقي، رصف المباني: 152.

(28) ابن مالك، شرح التسهيل: 4/ 20.

(29) انظر: أبا بكر محمد بن سهل السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي ط3 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1985م) 2/148، وأبا القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الجمل في النحو، تحقيق علي توفيق الحمد، ط5 (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م) 182، وأبا علي الفارسي، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1، (القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1996م) 1/ 310 – 311، ومحمد عبد الغني الإردبيلي، شرح الأنموذج في النحو، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1 (الرياض: دار العلوم، 1990م)، 181، وخالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري، العوامل المئة النحوية في أصول علم النحو، تحقيق البدراوي زهران، ط1 (مصر: دار المعارف، 1983م) 245.

ومن الشواهد على إعمالها قول عبد الله بن عنمة الضبّيّ:

اردُدْ حمارَك لا تنزعْ إذنْ يُـــرَدَّ وقيـــدُ العَيْـــرِ

علة إلغاء (إذنْ)

تلغى (إذن) إذا فقدت شرطًا من الشروط السابقة، وذلك إن توسّطت في جملة يفتقر ما قبلها لما بعدها، كأن تتوسط بين المبتدأ وخبره، نحو: أنا إذن أكرمُك، أو بين ما أصله المبتدأ والخبر، نحو: إنّي إذن أكرمُك، أو بين الشرط وجزائه، نحو: إني تأتِني إذن أكرمْك، أو بين القسم وجوابه نحو قول كثيّر عزّة:

لئن عاد لي عبدُ العزيزِ بمثلِها

وأمكنني منها إذنْ لا أقيلُها[□□]

وقاس الخليل (ت 175هـ) وسيبويه إلغاء (إذن) في حال التوسط بين متلازمين على إلغاء أفعال الظنّ في حال التوسط بين معموليها يقول سيبويه: ((واعلم أنّ (إذن) إذا كانت بين الفعل وبين شيء الفعل معتمد عليه فإنّها ملغاة لا تنصب ألبتة، كما لا تنصب (أرى) إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: كان أُرى زيدٌ ذاهبًا، وكما لا تعمل في قولك: إنّي أرى ذاهبٌ. فـ(إذن) لا تصل في ذا الموضع إلى أن تنصب، كما لا تصل (أرى) هنا إلى أن تنصب. فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: أنا إذن آتيك، فهي هنا بمنزلة (أرى) حيث لا تكون إلا ملغاة))[□□].

فعلّة الإلغاء هنا أنّ الاعتماد بالفعل على شيء قبلها لا عليها. وتكون (إذن) زائدة مؤكّدة لجواب ارتبط بمقدّم، والمؤكدات لا يعتمد عليها، يدلّ ذلك أنّها لو أسقطت من جملتها لفهم الارتباط[□□]. وهذا شأن الزائد في العربية أن يدخل لمعنى التوكيد[□□].

وجاءت (إذن) ناصبة للمضارع مع توسّطها بين اسم (إنَّ) وخبرها في قول الراجز.

لا تتركنّي فيهم شطيرا

إنّي إذنْ أهلِكَ أو أطيرا[□□]

وهذا مؤوّل عند البصريين[□□] على حذف

(30) من شواهد سيبويه، الكتاب: 3/ 14.

(31) كثيّر عزّة، ديوانه، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار الثقافة، 1971م) 305، وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 3/ 15.

(32) سيبويه، الكتاب: 3/ 14 وانظر: الوراق، علل النحو، 257.

(33) المرادي، الجنى الداني: 365.

(34) انظر: ابن السراج، الأصول: 2/ 269، وجلال الدين عبد الرحمن السيوطي، الأشباه والنظائر، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد (القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1970م)، 1/ 205.

(35) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، معاني القرآن، ط2 (بيروت: عالم الكتب، 1980م) 2/ 338، والأنباري، الإنصاف: 1/ 177 (مسألة 22)، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1980م) 3/ 170.

(36) انظر: الرماني، معاني الحروف: 116، والأنباري،

خبر (إنّ) واستئناف الكلام، والتقدير: إنّي لا أستطيع ذلك إذن أهلَك، فعملت (إذن) لتصدرها. أو للضرورة الشعرية، أو على الشذوذ ولا يقاس عليه.

وجعل الفرّاء (ت 207هـ) النصب بـ(إذن) هنا جائزًا عند العرب.

وعلّله بقوله: ((لأنّ الفعل لا يكون مقدمًا في (إنّ) وقد يكون مقدّمًا لو أسقطت))[□□].

وكذا تلغى (إذن) إذا تأخرت في الجواب عن الفعل[□□]، نحو: أزورُك أكرمُك إذًا[□□].

ومما يوجب إلغاء (إذن) أن يدلّ الفعل بعدها على الحال. وعلّته أنّ (أنْ) التي شبّهت بها في العمل – وكذا سائر أخواتها – لا تدخل إلاّ على المستقبل من الأفعال، فإذا زال الشّبه ألغيت كما لو حُدّثْتَ بحديث فقلت: إذنْ أظنُّك صادقًا، إذا كنت تخبر عن الحال وقت كلامك، فيخرج عن كونه جزاءً، لأنّه لا مدخل للجزاء في الحال[□□].

وإذا فصل بين (إذن) والفعل بفاصل، نحو: إذن أنا أكرمُك ألغيت، وعلّته وضّحها سيبويه بقوله: ((وتقول: إذنْ عبدُ اللّه يقولُ ذاك، لا يكون إلاّ هذا؛ من قبل أنّ (إذن) الآن بمنزلة إنّما وهل – يقصد غير عاملتين – لأنّك قلت: إنّما عبدُ اللّه يقولُ ذاك. ولو جعلت (إذن) ههنا بمنزلة (كي وأَنْ) لم يحسن، من قبل أنّه لا يجوز لك أن تقول: كي زيدٌ يقولَ ذاك، ولا أَنْ زيدٌ يقولَ ذاك. فلمّا قبُح ذلك جُعِلَت بمنزلة هل وكأنّما وأشباههما))[□□].

وعلّله غيره بضعفها عن العمل مع الفصل، ولأنّ الفاصل جزء من الجملة فلا تقوى معه على العمل[□□].

الإنصاف، 1/ 179 (مسألة 22)، والرضي، شرحه على كافية ابن الحاجب 2/ 851، القسم الثاني، وأبا = = الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، قدم له حسن حمد، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية 1998م) 3/ 193، والأزهري، التصريح: 2/ 234، والمرادي، الجنى الداني: 261.

(37) الفراء، معاني القرآن، 2/ 338.

(38) انظر: ابن السراج، الأصول: 2/ 149، والمرادي، الجنى الداني: 361.

(39) اختلف العلماء في رسم (إذن) على ثلاثة مذاهب:

1 أنها تكتب بالألف.

2 أنها تكتب بالنون.

3 أنها تكتب بالألف إن ألغيت، وتكتب بالنون إن عملت.

انظر المرادي، الجنى الداني: 366.

(40) انظر: سيبويه، الكتاب: 3/16، وأبا علي الفارسي، الإيضاح العضدي: 1/ 311، وأبا محمد القاسم بن علي الحريري، شرح ملحة الإعراب، تحقيق: أحمد محمد قاسم، ط3 (دار التراث الأولى، 1997م، 342، والأنباري، أسرار العربية، 234، والأزهري، التصريح: 2/ 235.

(41) سيبويه، الكتاب: 3/ 16.

(42) انظر: ابن الناظم، شرحه على ألفية ابن مالك: 671، والأزهري، التصريح: 2/ 235.

وإذا تحقّقت شروط إعمال (إذن) تعيّن نصب الفعل بعدها على لغة أكثر العرب الملتزمين إعمالها مع استيفاء الشروط، لأنّ كونها متقدّمة يلحقها بالعوامل التي من شأنها التقدّم على المعمول، وكون ما بعدها غير معتمد عليها يخرجها من كونها حشوًا فتلغى، فإذا تقدّمت عملت لطلبها المعمول واعتماد الكلام عليها.

وجوّز جمهور البصريين إلغاءها مع استيفاء الشروط على لغة بعض العرب، يقول سيبويه: ((وزعم عيسى بن عمر أنَّ ناسًا من العرب يقولون: إذن أفعلُ ذاك، في الجواب، فأخبرت يونس بذاك فقال: لا تُبْعِدَنْ ذا. ولم يكن ليرويَ إلاّ ما سمع، جعلوها بمنزلة هلْ وبلْ)[43]. ولكنّهم جعلوا الإعمال هو الكثير حملًا على (ظنَّ)؛ لأنّها مثلها في جواز تقديمها وتأخيرها وتوسّطها بين جزأيها[44]، ووافقهم ثعلب من الكوفيين، كما وافقهم فريق من المتأخّرين، منهم ابن مالك الذي جوّز الإلغاء وجعله قليلًا قياسًا على قلّة رفع الفعل المضارع بعد (أنْ) الناصبة[45]، وابنه بدر الدين (ت 686هـ) وجعله القياس، لأنّ (إذن) حرف لا يختصّ[46]، والمرادي (ت 749هـ) الذي ردّ قول من أنكر هذه اللغة، وإنْ كانت لغيَّةً نادرةً[47]، والأشموني (ت 900هـ) وحجّته أنّها القياس؛ لأنّ (إذن) حرف لا يختصّ وما لا يختصّ فحقّه أن لا يعمل[48]، والأزهري الذي رأى أن المرجع في ذلك هو السماع[49].

وخالف سائر الكوفيين، فمنعوا إلغاء (إذنْ) مع استيفاء الشروط، وأنكرها شيوخهم كالكسائي (ت 189هـ). والفرّاء على اتّساع حفظهما وأخذهما بالشاذّ والقليل[50]. ووافقهم[51] الزجّاجي (ت 377هـ) والصيمري[52] (ت 541هـ)، وخرّجوا رواية عيسى بن عمر (ت 149هـ) إمّا على دلالة الفعل على الحال، وإمّا على أنّها لغة ضعيفة فلا يحتجّ بها[53]، وجعله المالقي شاذًا لا يعتبر[54].

(43) سيبويه، الكتاب: 3/ 16.
(44) الجوجري، شرح شذور الذهب: 2/ 522.
(45) أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، ط1 (بيروت: دار الكتب العلمية، 2000م)، 2/ 119، وشرح التسهيل: 4/ 19.
(46) ابن الناظم، شرحه على الألفية: 671.
(47) المرادي، الجني الداني: 363.
(48) الأشموني، شرحه على الألفية، 3/ 197.
(49) الأزهري، التصريح، 2/ 235.
(50) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق محمد أحمد النماس، ط1 (مصر: مطبعة المدني، 1989م)، 2/ 396، وجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية (بيروت: دار المعرفة. د.ت) 2/ 7.
(51) الزجاجي، الجمل: 196.
(52) الصيمري، التبصرة والتذكرة: 1/ 396.
(53) أبو حيان الأندلسي، الارتشاف: 2/ 396.
(54) المالقي، رصف المباني: 153.

وإعمال (إذن) مع استيفاء الشروط هو الأكثر استعمالًا لكونه لغة أكثر العرب، فيتعيّن الإعمال، يضاف إليه أنّ البصريين قد اتفقوا على إلغاء (إذن) إذا فقد شرط من شروط إعمالها، وأوّلوا ما ورد عاملًا منه، فالواجب أن يوجبوا إعمالها إذا استوفت الشروط لما في ذلك من ضبط للقواعد النحوية، وعدم تجزئتها وتشعّبها، ويقتصروا على ما سمع من إلغائها: ولا يقيسوا عليه، ذلك أنّ (إذنْ) مقيسة في الإعمال والإلغاء على أفعال الظنّ، وقد أوجبوا إعمال أفعال الظن إذا تصدّرت جملتها، وأوّلوا ما جاء موهمًا إلغاءها: كما أنّ إلغاء (إذن) مع استيفاء الشروط مخالف لمنهج البصريين الذين عرف عنهم القياس على الشائع الكثير النظائر في كلام العرب نثره وشعره، وعدم الاكتفاء بالشاهد الواحد، فضلًا أنْ لا شاهد على الإلغاء مع استيفاء الشروط.

وأمّا (لم)(55) فحرف يفيد النفي، والكثير أنّها نفي لـ(قد فَعَلَ) نحو: لم يحضرْ زيدٌ، في جواب: قد حضَرَ زيدٌ. وتختصّ (لم) بالمضارع فتجزمه وتقلب معناه إلى المضيّ.

علة إهمال (لم)

وقد جاء الفعل بعدها مرفوعًا، في قول الشاعر:

لولا فوارسُ من نُعْم وأسْرَتُهُم
يومَ الصليفاءِ لم يوفونَ بالجار(56)

وقول الآخر:

وأمسوا بها ليلَ لو أقسَمُوا
على الشّمسِ حولَيْن لم تطلعُ(57)

وقد خرّج العلماء الرفع على أوجه، فذكر ابن جنّي أنّ (لم) أهملت تشبيهًا لها للضرورة بـ(لا) النافية، لأنّ حروف النفي قد يشبّه بعضها ببعض، وذلك لاشتراكها في الدّلالة عليه(58).

وذكر ابن جنّي – في رأي آخر له – أنّ ثبوت النون في الجزم لغة قوم(59)، ووافقه ابن مالك(60).

وذهب جماعة(61) منهم ابن مالك – في رأي

(55) انظر سيبويه، الكتاب: 4/ 220.

(56) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: أبي الفتح عثمان بن جنّي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القرآن والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا ط1 (بيروت: دار= = الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م) 2/ 86، وابن عصفور الإشبيلي، الضرائر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط1 (القاهرة: دار الأندلس، 1980م) 310.

(57) قائله مجهول، وهو من شواهد: ابن عصفور، الضرائر، 310.

(58) ابن جني، الخصائص: 1/ 388. وانظر: ابن عصفور، الضرائر: 308، والأزهري، العوامل المئة: 252.

(59) ابن الجني، المحتسب، 2/ 86.

(60) ابن مالك، شرح التسهيل: 1/ 28.

(61) انظر متتالياً: جمال الدين محمد بن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدوري، (بغداد: مطبعة العاني، 1977م) 1/ 375، ومحمد بن الحسن الصايغ، اللمحة في شرح

آخر له – والصايغ (ت 720هـ)، والأشموني والأزهري، والسيوطي (ت 911هـ) إلى أنّ (لم) تهمل حملًا لها على (لا) أو (ما) النافيتين، فيُرفع الفعل بعدها وهو قليل، وجعل الأشموني تشبيهها بـ(ما) أحسن؛ لأن (ما) تنفي الماضي كثيرًا، بخلاف (لا).

وأما (إنْ) فهي حرف يفيد تعليق جملة في المستقبل، تسمّى الأولى منهما شرطًا، لتعليق الحكم عليه، وتسمّى الثانية جوابًا لترتبه على الشرط ترتب الجواب على السؤال، وجزاء لأنّ مضمونه جزاء لمضمون الشرط.

والمشهور عند جمهور النحويين أنها تجزم فعل الشرط وجوابه(□□)؛ لأنّها عملت في فعل الشرط فلا بدّ أن تعمل في جوابه خلافًا للخليل وسيبويه ومن تبعهما(□□).

علة إهمال (إنْ) الشرطية

وجاء الفعل المضارع مرفوعًا بعدها في قراءة طلحة (ت 112هـ) في قول الله تعالى: ﴿قال تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم﴾[مريم: 26]، بسكون الياء وفتح النون خفيفة في (ترِيْنَ)، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إنْ) الشرطية المؤكدة بـ(ما)(□□).

وخرّج علماء الرفع على آراء

فذكر ابن جنّي أنّ (إنْ) الشرطية أهملت على لغة لبعض العرب، يثبتون نون الرفع في الجزم(□□).

وذهب ابن مالك(□□) إلى أنّ (إنْ) الشرطية أهملت حملًا لها على (لو) الشرطية غير الجازمة، وهو قليل، وذكر في موضع آخر أنّه شاذّ، ووافقه

الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1 (مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عمادة البحث العلمي: 1424هـ - 2004م) 2/ 849 – 850، = =والأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك: 3/ 236، والأزهري، التصريح: 2/ 247، والسيوطي، الهمع: 2/ 56.

(62) انظر: ابن السراج، الأصول: 2/ 158، والمالقي، رصف المباني: 186 – 187، والمرادي، الجنى الداني: 207، والأزهري، التصريح: 2/247.

(63) انظر: سيبويه، الكتاب: 3/ 62 – 63، وأبا العباس محمد بن يزيد المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة (القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1393هـ- 1973م) 2/ 48.

(64) انظر: عثمان بن جني، المحتسب، 2/ 86، وعدّها قراءة شاذة، وأبا حيان، البحر المحيط، 6/ 185، ونسبها إلى طلحة وأبي جعفر وشيبة.

(65) ابن جني، المحتسب: 2/ 86، وظاهر كلامه أن الرفع لا يختص بـ(إنْ) الشرطية بل بعد (لم) واستشهد لرفع المضارع بعدها.

(66) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل: 4/ 82، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (بيروت: عالم الكتب، د.ت) 19، وشرح الكافية الشافية: 2/ 150.

المرادي[67].

أمّا ابن هشام فذكر أنّ هذا من مُلح كلام العرب في تقَارض اللفظين في الأحكام، فأعطيت (إنْ) الجازمة حكم (لو) الشرطية في الإهمال ، كما أعطيت (لو) حكم (إنْ) في الجزم في قوله:

لو يشأْ طارَ بهـــــــــا ذو مَيْعَـــةٍ
لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ[68]

وأمّا السيوطي فذكر أنّ (إنْ) لا تهمل فيرفع ما بعدها.

وتكون علّة إهمال الحرف زوال الشّبه بين الأصل والفرع:

فمن الأصول النحوية التي أثبتها العلماء في عمل الحرف مسألة الأصل والفرع، فمما استقراه العلماء أنّ جلّ الأحرف العاملة إنّما تستدعي عملًا واحدًا، النصب أو الجزم أو الجرّ، وأنّ طائفة منها قد شذّت فعملت عملين الرفع والنصب، فجعلوها مشبّهة بالفعل الذي هو الأصل في عمل الرفع والنصب، وعدّوها فرعًا على الفعل.

وتبيّن بالبحث أنّ الشبه يكون في اللفظ والمعنى كـ(أنّ وأخواتها) ويكون في المعنى كـ(ما وأخواتها) المشبّهات بـ(ليس).

أمّا (إنَّ وأخواتها) فالمشهور في عملها[69] عند البصريين أنّها تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، لشبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنًى. والمشهور في عملها عند الكوفيين أنّها تنصب المبتدأ، ولا ترفع الخبر، وهو باقٍ على رفعه قبل دخولها؛ لأنها فرع الفعل في العمل فجرت على القياس في حطّ الفرع عن الأصل.

علة إهمال الأحرف المشبّهة بالفعل:

فإذا ثبت أنّ هذه الأحرف عملت بالفرعية على الفعل تشبيهًا له لفظًا ومعنىً وجب أن يثبت لها هذا العمل ما دامت كذلك، فإذا زال شبهها به أهملت.

وتبين بالبحث أنّها تهمل في موضعين:

أولهما: عند اتصال (ما) بها.

وثانيهما: عند تخفيفها.

كما اتضح أنّ الإهمال في هذين الموضعين لا يخصّها جميعَها.

أما الموضع الأول: فمعلوم أنّ هذه الأحرف تتصل بها (ما) الحرفية الزائدة الكافة عند الجمهور[70]، وتكون كافّة إذا جاء بعدها جملة

(67) المرادي: الجنى الداني: 207.

(68) اختلف في نسبته إلى علقمة الفحل أو إلى امرأة من بني الحارث، وهو من شواهد: ابن مالك، شرح التسهيل: 4/ 83، والمرادي، الجنى الداني: 287.

(69) انظر الخلاف في عملها في الخبر في: سيبويه الكتاب، 2/ 131، والورّاق، علل النحو، 235، والأنباري، الإنصاف: 1/ 177، 178 (مسألة 22).

(70) انظر: الإربلي، جواهر الأدب: 495، وأبا علي الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط1 (القاهرة: مطبعة الأمانة، 1990م) 1/ 54، وبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل

اسمية، وتكون موطّئة أو مهيّئة إذا جاء بعدها جملة فعلية؛ لأنها تهيّئها للدخول على ما لم تكن تدخل عليه قبل الكفّ.

ويرى سيبويه، ونسب إلى الفرّاء والأخفش (ت 215هـ) وتابعهم الجمهور أنّها تهمل وجوبًا ما عدا (ليت)(71) – وحجتهم زوال مشابهتها للفعل لفظًا لتركّبها مع (ما) وصيرورتها حرفًا من حروف الابتداء، وزوال اختصاصها بالأسماء فتدخل عليها وعلى الأفعال، فتصبح حرفًا غير مختصّ، ولا يعمل من الحروف إلا المختصّ.

فمن دخولها على الجملة الاسمية قوله تعالى: ﴿بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ﴾ النساء: 171، وقوله تعالى: ﴿تَعَالَىٰ:﴾﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الحديد: **20**، وقول سويد بن كراع العكلي:

تَحَلَّلْ، وعالجْ ذات نفسِكَ وانْظُرَنْ
أبا جُعَلٍ، لعلَّما أنتَ حالمُ(72)

ومن دخولها على الجملة الفعلية قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا ۝ فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا ۝ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشۡرٗا ۝ فَٱلۡفَٰرِقَٰتِ فَرۡقٗا ۝ فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ المرسلات: 1-5، وقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ جَاعِلِ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا﴾ فاطر: 1، وقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ الحديد: 1، وقوله تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلۡعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝ وَٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ الصافات: 180-182، وقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ فاطر: 28، وقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ فاطر: 1، وقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفّٗا ۝ فَٱلزَّٰجِرَٰتِ زَجۡرٗا ۝ فَٱلتَّٰلِيَٰتِ ذِكۡرًا﴾ الصافات: 1-3، وقوله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ **المؤمنون: 115**، وقوله: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ الأنعام: 125، وقول امرئ القيس:

ولكنَّما أسـعَى لمجدٍ مؤثَّلٍ
وقد يدركُ المجدَ المؤثَّلَ أمثالي(73)

وقول الفرزدق:

أعِدْ نظرًا يا عبد قيس لعلَّما
أضاءَتْ لَكَ النَّارُ الحمارَ المقيّدا(74)

أمّا (ليت) فيجوز فيها الإعمال والإهمال؛ لأنها أشبه بالأفعال من أخواتها، لقوّة معنى الفعل فيها، وعدم تغيّر معناها، لذا لزمتها نون الوقاية؛ ولأنّها باقية على اختصاصها بالأسماء، فلم يسمع دخولها على الفعل حين اتصال (ما) بها بخلاف البواقي، فجاز إعمالها استصحابًا للأصل، ورعيًا لقوة اختصاصها، وجاز إهمالها إلحاقًا لها بأخواتها، ومن

إبراهيم، ط2 (بيروت: دار المعرفة، 1972م) 4/ 408..

(71) انظر: سيبويه الكتاب: 4/ 221، وأبا علي عمر بن محمد الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهو العتيبي، ط2 (بيروت: مؤسسة الرسالة) 1994م، 2/ 787، وابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1 (بيروت، دار الكتب العلمية، 1998م) 1/ 432، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 1/ 249.

(72) من شواهد سيبويه، الكتاب: 2/ 138.

(73) امرؤ القيس، ديوانه (بيروت: دار صادر، د.ت) 145. وشرحه عبد القادر البغدادي في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2 (القاهرة: مطبعة المدني، 1984م) 1/ 327.

(74) الفرزدق، ديوانه، تحقيق عمر فاروق الطباع، ط1 (بيروت: دار الأرقم، 1997م) 198، وهو من شواهد: علي بن محمد الهروي، الأزهية في علم الحروف، تحقيق عبد المعين الملوحي (دمشق: مجمع اللغة العربية، 1993م) 88.

الشواهد على جواز الوجهين قول النابغة الذبياني:

قالَتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا
إلى حمامتنا أو نصفُه فَقَدِ[75]

روي برفع (الحمام) على إهمال (ليت) وبنصبه على إعمالها.

ويرى جماعة من النحويين إجراء غير (ليت) مجراها قياسًا وإن لم يثبت سماع في إعمال جميعها، وذلك إجراء لعوامل هذا الباب على سنن واحد، واستدلوا على ذلك بالسماع عن العرب، وتكون (ما) زائدة للتوكيد، يقول الزجاجي: ((ومن العرب من يقول: إنّما زيدًا قائمٌ، ولعلّما بكرًا مقيمٌ، فيلغي (ما) وينصب بـ(إنَّ) وكذلك سائر أخواتها))[76].

والمعوّل عليه هو إهمال (إنَّ) وأخواتها، إذا كُفَّتْ بـ(ما) وزوال اختصاصها الجملة الاسمية، وجواز دخولها على الجملة الفعلية، باستثناء (ليت).

وأمّا الموضع الثاني: فمن أحكام هذه الأحرف أنّه يخفّف منها ما كان مختومًا بالنون وهو: إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ، وكأنَّ، وذلك بحذف النون الثانية المتحركة قصدًا إلى التخفيف في النطق فيقال: إنْ، وأَنْ، ولكنْ، وكأنْ. ويهمل منها عندئذ: إنْ المكسورة الهمزة، ولكنْ: أمّا الأخريانِ فأوجب الجمهور إعمالها[77].

يرى البصريون، ووافقهم الكسائي، أنَّ (إنَّ) إذا خفّفت ظلّت على معناها في إفادة التوكيد[78]، ودخلت على الجملتين الاسمية والفعلية.

فإذا دخلت على الجملة الاسمية جاز إعمالها كالمشدَّدة، وحجّتهم السماع في قول الله تعالى: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾، في قراءة ابن كثير المكّي (ت 120هـ)، ونافع المدنيّ (ت 117هـ) وابن محيصن بتخفيف (إنْ) وميم (لما)[79]، ووجهه أنَّ (إنْ) مخفّفة من المشدّدة عاملة استصحابًا لما كان، و(كلًّا) اسمها

(75) النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق عمر فاروق الطباع (بيروت: دار القلم، د. ت) 43، وهو من شواهد: = = سيبويه، الكتاب: 2/ 137.
وخرج سيبويه الرفع على وجه آخر، وهو أن تجعل (ما) موصولة اسم (ليت)، و(هذا) خبر مبتدأ محذوف، و(الحمام) نعت له، و(لنا) خبر (ليت)، أي: ليت الذي هو هذا الحمام لنا، الكتاب: 2/ 138.

(76) الزجاجي، الجمل: 304. وانظر: ابن السراج، الأصول، 1/ 232، والرماني، معاني الحروف، 89، والزمخشري، المفصل، 293، وابن يعيش، شرح المفصل، 56/8، والصيمري، التبصرة والتذكرة، 1/ 215، وابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 38، وابن هشام، المغني، 1/ 590.

(77) انظر: المبرد، المقتضب، 1/ 189، وابن مالك، شرح التسهيل، 2/ 33، والأزهري، التصريح، 1/ 235.

(78) أبو حيان، البحر المحيط، 2/ 98.

(79) أبو الخير محمد بن محمد بن الجزري، النشر في القراءات العشر (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت) 2/ 290 – 291.

منصوب، و(ما) خبرها، واللام للتوكيد.

وإعمالها لغة لبعض العرب من أهل الحجاز، وهم أهل الغور(80)، وجاز إهمالها، نحو إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، وتلزمها عندئذ اللام الفارقة لئلّا تلتبس بـ(إنْ) النافية المهملة(81). ومن الشواهد عليه قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ الطارق: 4، في قراءة الجمهور بتخفيف (إنْ ولَما) ووجهه أنّها المخفّفة من المشدّدة، واللام هي الفارقة المؤكدة، و(ما) صلة(82).

والإهمال عندئذٍ هو المختار، وعلّته أنّ التخفيف أزال شبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنًى، وهو علة إعمالها مشدّدة، فلم تعد على ثلاثة أحرف، ولا مبنيّة على الفتح مثله، وصارت من حروف الابتداء يليها الفعل كما يليها الاسم(83).

ويرى الكوفيون أنَّ (إنَّ) إذا خفّفت بطَل عملها؛ لأنّها إنّما عملت لشبهها بالفعل الماضي في اللفظ، والتخفيف أزال هذا الشبه، فزال اختصاصها بالاسم، وجاز أن تدخل عليه وعلى الفعل، فصارت حرفًا لا يختصّ، ولا يعمل من الحروف إلّا المختصّ.

وإذا دخلت على الجملة الفعلية أهملت وجوبًا، واختصّت بأنه أكثر ما يليها الفعل الماضي الناسخ، نحو قوله تعالى: ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿ ﴾ ﴿سُورَةُ الفَاتِحَةِ البَقَرَةِ آلِ عِمْرَانَ﴾ البقرة: 143، ودونه المضارع الناسخ، نحو قوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمَّالَةَ ٱلۡأَسۡرَاءِ ٱلۡكَهۡفِ مَرۡيَمَ طٰهٰ ٱلۡقَصَصِ﴾ القلم: 51، ويقاس عليهما اتفاقًا(84). وأقلّ منهما أن يكون الفعل ماضيًا غير ناسخ، وهو عند البصريين إمّا قليلٌ، وإمَّا شاذٌّ لا يقاس عليه(85) خلافًا للأخفش الذي أجاز: إنْ قامَ لأنا، وإن قعدَ لأنتَ(86)، وعند الكوفيين جائز قياسًا على قول عاتكة بنت زيد:

شُلَّتْ يمينُك إنْ قتلْتَ لمسلمًا
حَلَّت عليكَ عقوبةُ المتعمّدِ(87)

ودون هذا أن يكون مضارعًا غير ناسخ، نحو ما

(80) انظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 140، ومختار سيدي الغوث، لغة قريش، ط1 (الرياض: النادي الأدبي، 1992م) 225.

(81) انظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 139، وابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، 1/ 374.

(82) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1 (بيروت: دار الشروق، د. ت) 368، وأبا البقاء العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البجاوي (دار إحياء الكتب العلمية، د.ت) 2/ 1281.

(83) انظر: المبرد، المقتضب، 1/ 189.

(84) انظر ابن هشام: ، المغني، 1/ 58.

(85) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 223، وأبا حيان، البحر المحيط، 3/ 105.

(86) ابن هشام الأنصاري، المغني، 1/ 58.

(87) من شواهد: الهروي، الأزهية، 49، والزمخشري، المفصل، 298.

حكاه الكوفيون من قول بعض العرب: ((إنْ يزينُك لنفسُكَ وإنْ يشينُكَ لهيه)) ولا يقاس عليه إجماعًا[88].

لكنْ: تخفّف (لكنَّ) وتبقى على معناها في إفادة الاستدراك، ومذهب سيبويه والجمهور وجوب إهمالها[89]، وعلّته مباينة لفظها لفظ الفعل، فزال موجب الإعمال، فصارت حرف ابتداء غير مختصّ، يدخل على الاسم، نحو: قامَ زيدٌ لكنْ عمرٌو لم يقمْ، وعلى الفعل، نحو: ما يقومُ زيدٌ لكنْ يقومُ عمرٌو.

ومن شواهد إهمالها قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم بِسْمِ﴾ البقرة: 102، في قراءة ابن عامر (ت 118هـ) وحمزة (ت 156هـ) والكسائي بتخفيف النون من (لكنَّ)، ورفع ما بعدها على الابتداء والخبر[90]. وخالف يونس بن حبيب (ت 182هـ) فجوّز إعمال (لكنْ) المخفّفة، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو، برفع (عمرٌو) خبرًا لها، وإضمار اسمها، والتقدير، لكنّه عمرٌو، أي: لكن الجائي عمرٌو، وقياسًا على إعمال (إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ) المخفّفات، ووافق الأخفش والمبرد (ت 285هـ)[91] يونس فجوّزا إعمالها. أمّا الأحرف المشبهات بـ(ليس) فأربعة: ما، ولا، وإنْ، ولات.

أ) (ما): حرف يفيد نفي الحال عند الإطلاق كـ(ليس). نحو: ما زيدٌ قائمًا، فنفت أن يكون قد وقع من زيد قيام في الحال.

واختلف البصريون والكوفيون في إعمالها عمل (ليس) في الخبر، فأعملها البصريون فيه في لغة أهل الحجاز[92] وحجتهم: (أنَّ (ما) أشبهت (ليس) فوجب أن تعمل عملها، وعمل (ليس) الرفع والنصب، ووجه الشبه بينها وبين (ليس) من وجهين؛ أحدهما: أنّها تدخل على المبتدأ والخبر، كما أنَّ (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر، والثاني، أنّها تنفي ما في الحال: كما أنّ (ليس) تنفي ما في الحال ... لمّا أشبهت (ما) (ليس) من وجهين وجب أن تعمل عملها؛ فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر

(88) انظر: ابن هشام الأنصاري، المغني، 1/ 58.

(89) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 116، والرماني، معاني الحروف، 133، والمالقي، رصف المباني، 347، وابن= = هشام، أوضح المسالك، 1/ 274، والأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 327، والأزهري، التصريح، 1/ 235، والسيوطي، الهمع، 1/ 143.

(90) انظر: ابن الجزري، النشر، 2/ 219.

(91) انظر: الرضي، شرحه على الكافية، 2/1291 – القسم الثاني، والمبرد، المقتضب، 1/ 189.

(92) انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 57، والورّاق، علل النحو، 257، والأنباري، الإنصاف، 1/ 166 (مسألة 19)، والمالقي، رصف المباني، 377، والسيوطي، الهمع، 1/ 123.

والمراد بأهل الحجاز قريش، إذ نسب لهذيل وهم من أهل الحجاز أنهم يرفعون خبرها، وعلى لغتهم قرأ ابن مسعود ﷺ برفع الخبر في قوله تعالى: (ما هذا بشراً). انظر: مختار الغوث، لغة قريش، 228.

كـ(ليس)[□□].

وقد جاءت عاملة في القرآن الكريم بلغتهم في قوله تعالى: ﴿﴿بِئْسَمَا﴾﴾ يوسف: 31، وقوله تعالى: ﴿﴿بِئْسَمَا﴾﴾ المجادلة: 2، في قراءة الجمهور بكسر التاء من (أمّهاتهم) خبرًا لـ(ما) منصوبًا[□□] بالكسرة، وقول الشاعر:

أبناؤها متكنّفون أباهم
حنقو الصّدورِ وماهم أولادَها[□□]

ولا تعمل عندهم هذا العمل إلّا بشروط: إفادة النفي في الحال، وتقديم الاسم وتأخير الخبر، وتأخير معمول الخبر، والتجرد عن زيادة (إنْ) بعدها.

أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو عندهم منصوب بحذف حرف الجرّ، واحتجّوا بأنّ (ما) حرف غير مختصّ لأنّه تارة يدخل على الاسم، نحو: ما زيدٌ قائمٌ، وتارة يدخل على الفعل، نحو، ما يقومُ زيدٌ. ولا يعمل من الحروف إلّا المختصّ.

والمشهور رأي البصريين، فلغة الحجازيين هي الأفصح لورودها في النثر والشعر.

(93) انظر: الأنباري، الإنصاف، 1/ 166 مسألة (19).

(94) أبو حيان، البحر المحيط، 7/ 232، وقرأها المفضل عن عاصم بالرفع على لغة تميم.

(95) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: أبي حيان، البحر المحيط، 5/ 304، وابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/279.

علة إهمال (ما) المشبهة بليس

تهمل (ما) إذا زالت مشابهتها لليس، أو بعبارة أخرى إذا فقدت شرطًا من الشروط المذكورة لإعمالها، يقول سيبويه: (كما أنّ (ما) كـ(ليس) في لغة أهل الحجاز ما دامت في معناها، وإذا تغيّرت عن ذلك، أو قُدّم الخبر رجعت إلى القياس، وصارت اللّغات فيها كلغة تميم)[□□]، فعلّة الإهمال هي زوال الشبه بين الأصل وهو (ليس) والفرع وهو (ما). وذلك حين يتغيّر معنى (ما) وهو النفي إلى معنى الإثبات وذلك باقتران خبرها بـ(إلاّ)، نحو ما محمّدٌ إلّا شاعرٌ. فيجب إهمالها عند الجمهور، لأنّها لم تعد تفيد النفي، وهي العلّة التي عملت من أجلها عمل (ليس) في نصب الخبر، وصار المعنى مثبتًا لا منفيًّا. فالمعنى المقصود هو إثبات هذا الحكم لـ(محمد) بهذا الحكم، ونفيه عمّن سواه، وهذا المعنى أفادته (ما) من وجود (إلاّ) التي للحصر، فآل المعنى إلى الحصر والقصر وهو نقيض النفي[□□]، فزالت مشابهة (ما) (ليس) في المعنى، وهو النفي، فلم تقوَ على العمل.

وخالف يونس بن حبيب فجوّز النصب مع (إلاّ) مطلقًا[□□]، ووافقه الشلوبين (ت 645هـ)

(96) سيبويه، الكتاب، 1/ 122.

(97) عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية (الرياض: دار المريخ، د.ت) 121.

(98) انظر رأيه في: الإربلي، جواهر الأدب، 491، والمرادي، الجنى الداني، 325، والسيوطي، الهمع،

مستدلًا بقول الشاعر:

وما الدّهر إلا منجنونًا بأهلِـه

وما صاحب الحاجاتِ إلا معذّبا(99)

وهـذا عنـد الجمهـور شـاذ أو مـؤوّل، وهـو مـن باب: ما زيدٌ إلا سيرًا (100).

ومما يوجب إهمال (ما) عند الجمهور(101) أيضًا أن يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور(102)، نحو: ما قائمٌ زيدٌ. وعلّته وضّحها سيبويه بقوله: (فإذا قلت: ما منطلقٌ عبدُ اللّهِ، أو ما مسيءٌ مَنْ أعتب، رفعت ولا يجوز أن يكون مقدّمًا مثله مؤخّرًا، كما أنّه لا يجوز أن تقول: إنّ أخوك عبدَ اللّهِ، على حدّ قولك: إنَّ عبدَ اللّه أخوك؛ لأنّها ليست بفعلٍ، وإنّما جعلت بمنزلته، فكما لم تتصرّف (إنَّ) كالفعل كذلك لم يجز فيها كلّ ما يجوز فيه، ولم تقوَ قوّته فكذلك ما))(103) فعلّة الإهمال عند سيبويه يردّها إلى مسألة الأصل والفرع، فـ(ما) عملت حملًا على (ليس) لّما كانت بمعناها وهو نفي الحال، فهي فرع عليها في العمل، فلم تقوَ قوّتها في جواز تقديم خبرها على اسمها لضعفها عن ذلك، شأنَها في ذلك شأن (إنَّ) التي عملت لشبهها بالفعل الماضي لفظًا ومعنًى، فكانت فرعًا عليه في العمل، فلم تقوَ قوّته في جواز تقديم خبرها على اسمها. وهذا ناتج عن أنَّ الفروع تنحطّ عن درجة الأصول في بعض أحكامها.

يضاف إلى ذلك أنّ تقديم الخبر على الاسم يؤدّي إلى اختلاف معنى النفي بها، ففي نحو: ما زيدٌ قائمًا تنفي (ما) أن يكون وقع من زيد قيام في الحال أصلًا، فتفيد ما تفيده (ليس) من نفي الحال، أمّا في نحو: ما قائمٌ زيدٌ، فإنَّ معنى النفي يتغيّر فيدلّ على أنّ قيامًا وقع من شخص ما، فَظُنَّ أنّه زيدٌ، فنفت (ما) أن

1/ 123.

(99) نسب إلى رجل من بني سعد، وهو من شواهد: الرضي، شرح الكافية، 2/ 854، القسم الأول، والمالقي، رصف المباني، 387، والمرادي، الجنى الداني، 325.

(100) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 197.

(101) نسب إلى الفراء من الكوفيين أنه جوّز إعمال (ما) مع تقديم الخبر على الاسم مطلقاً، ونسب إلى الأخفش جوازه مع (إلّا) نحو:

ما قائماً إلّا زيدٌ. وحكى الجرميّ أنّ هذا لغيّة.

انظر: المالقي، رصف المباني، 378، وابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 201.

(102) أما الخبر الظرف والمجرور، فمنعه بعضهم كغيرهما، وجوّزه بعضهم للتوسّع فيهما، ويحكم على محلهما بالنصب.

انظر: الإربلي، جواهر الأدب، 491، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 187، والمرادي، الجنى الداني، 324.

(103) سيبويه، الكتاب: 1/ 59، وانظر: الورّاق، علل النحو، 257، والفارسي، الإيضاح العضدي، 1/ 111، وجمال الدين عثمان بن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي (بغداد، لجنة إحياء التراث الإسلامي، د. ت) 1/ 398.

يكون إياه[104].

فتقدم الخبر على الاسم أزال الشبه بين (ما) و (ليس) في معنى النفي، لذا أهملت (ما) لزوال المشابهة التي عملت من أجلها.

ومما يبطل عمل (ما) تقدّم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا مجرور، عند الجمهور[105] فلا يقال: ما طعامَك زيدٌ أكلًا. وعلّته أنّ التقديم يؤدّي إلى الفصل بالأجنبيّ بين (ما) وما عملت فيه، وهذا من الأصول النحوية التي منع النحويون الفصل فيها بين العامل ومعموله. لأنّه يؤدّي إلى إخلال في النهج العام الذي تسير عليه الجملة العربية في نظامها، ذلك النهج الذي يحتّم أن يلي المعمول عامله مباشرة وهذا الأصل ممتنع في النواسخ كلّها مثل (كان، وليس)، وهما من الأصول فكان منعه في الفروع أولى[106].

وكذا إذا تقدم المعمول وهو ظرف أو مجرور[107] بطل عمل (ما) للعلّة نفسها، وهي الفصل بالأجنبي، فلا يقال: ما عندَك محمّدٌ جالسًا، وما بالدار زيدٌ مقيمًا. وجوّزه بعضهم للتوسع فيهما.

وممّا يؤدّي إلى إهمال (ما) زيادة (إنْ) بعدها، فتكفّ (ما) عن العمل، وتصير حرف ابتداء كـ(إنّما)[108] وتهمل، نحو: ما إن زيدٌ قائم وقول الشاعر:

بني غُدَانةَ ما إنْ أنتم ذهبٌ
ولا صريفٌ ولكنْ أنتم الخزفُ[109]

وإنّما لم تعمل (ما) لأنّها مشبّهة بـ(ليس) في العمل، و(ليس) لا تزاد بعدها (إنْ) الزائدة

(104) لاشين، التراكيب النحوية، 149.

(105) انظر: الرضي، شرحه على كافية ابن الحاجب، 2/ 851، القسم الأول، والمرادي، الجنى الداني، 328، وابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 201، والأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 258. =
=وجوّز ابن كيسان وحده إعمال (ما) مع تقديم معمول خبرها على اسمها قياسًا على بقاء العمل مع تقديم الخبر على الاسم وهو ليس ظرفًا ولا مجرورًا عند جماعة من العلماء.
انظر: الأشموني، شرحه على الألفية، 1/ 258، ومحمد إبراهيم البنا، ابن كيسان النحوي، ط1 (القاهرة: دار الاعتصام، 1975م) 203.

(106) انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 72.

(107) انظر: الإربلي، جواهر الأدب، 492، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 187، والمرادي، الجنى الداني، 328، وابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 282، والأزهري، التصريح، 1/ 199، والأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 257، والسيوطي، الهمع، 1/ 124.

(108) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 153، والمبرد، المقتضب، 2/ 360، وابن السراج، الأصول، 1/ 236.

(109) لا يعرف قائله، وهو من شواهد: الإربلي، جواهر الأدب، 492، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 187، والرضي، شرحه على كافية ابن الحاجب، 1/ 851.

الكافّة[110].

وخلاصة القول إنّ (ما) الناسخة تعمل عمل (ليس) ما دامت في معناها، وهو نفي الحال، ما لم يطرأ عليها ما يزيل عنها هذا المعنى ويصرفها إلى غيره، فتهمل وجوبًا. وهذا راجع لأنّها فرع (ليس) في العمل.

ب) لا[111]: حرف يفيد النفي كـ(ليس)، ويعمل عملها عند البصريين في لغة الحجازيين بالشروط المتقدّمة في (ما) زائدًا عليها أن يكون المعمولان نكرتين، وناقصًا عنها زيادة (إنْ) بعدها، وعلّته أنّها أشبهت (ليس) في إفادة معنى النفي مثلها، والدخول على الجملة الاسمية. ومن إعمالها قول الشاعر:

تعزّ، فلا شيء على الأرض باقيا
ولا وزرٌ ممّا قضى الله واقيا[112]

أمّا الفرّاء ومن تبعه من الكوفيين فمنع إعمالها، لأنّها حرف لا يختصّ فيدخل على الاسم، وعلى الفعل وما لا يختصّ فلا عمل له بحكم الأصل[113].

علة إهمال (لا) المشبَّهة بليس

وتهمل (لا) حين يطرأ عليها ما يزيل وجه الشبه بينهما، كأن يقترن خبرها بـ(إلّا) ، نحو: لا رجلٌ إلّا أفضلُ منك، فيؤول المعنى إلى الإيجاب، وهو معنى القصر والحصر، وهو نقيض النفي، فتهمل وجوبًا.

وكأن يتقدم الخبر على الاسم، نحو: لا أفضلُ منك رجلٌ، وعلّته ضعفها عن العمل مع تقديم الخبر، لأنّها فرع في العمل في العمل على (ليس)، ولتغيّر معنى النفي كما ذكر في (ما).

ومما يبطل عملها أيضًا أن يتقدّم معمول الخبر على الاسم مطلقًا، نحو: لا طعامَك رجلٌ آكلٌ، ونحو: لا عندك رجلٌ مقيمٌ، ولا في الدار رجلٌ مقيمٌ. وذلك لأنّها فرع (ليس) في العمل، وهي أضعف شبهًا

---

(110) انظر: الأزهري، التصريح، 1/ 197.

(111) انظر في معناها وعملها: المبرد، المقتضب، 4/ 382، والإربلي، جواهر الأدب، 246، وابن عقيل، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 288.
=
= ويرى فريق من النحويين أن الإعمال لغة لأهل الحجاز، والإهمال لغة لبني تميم. وردّه مختار الغوث لعدم إعمال (لا). عمل (ليس) في شعر قريش إذ وردت فيه وخبرها مرفوع. =

= انظر: الزمخشري، المفصل، 82، والقاسم بن الحسين الخوارزمي، شرح المفصل في صنعة الإعراب، الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1 (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 1990م)، 1/ 521، وابن عقيل، شرحه على الألفية، 1/ 288، ومختار الغوث، لغة قريش: 230.

(112) لم ينسب لقائل معين، وهو من شواهد: أبي حيان، التذييل والتكميل، 4/ 282، وابن هشام، المغني، 1/ 464، والجوجري، شرحه على شذور الذهب، 1/ 380.

(113) انظر: المالقي، رصف المباني، 380، والسيوطي، الهمع، 1/ 125.

بليس من (ما)، وحطًّا لرتبة الأضعف في منع التصرف في التقديم[114].

ومما يوجب إهمال (لا) أيضًا دخولها على معرفة، نحو: لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو. ويلزم حينئذٍ تكرارها، وعلّة الإهمال هي نقصان[115] مشابهة (ليس)، لأنها للنفي مطلقًا، بخلاف (ما)، فلقوّة مشابهتها بـ(ليس) عملت في المعرفة والنكرة.

جـ) إنْ: وهي حرف يفيد النفي مثل (ما) ولكن على وجه من القوّة لا يستفاد من أخواتها، فهي تفيد نفي الحكم نفيًا فيه تأكيد، ففيها إضافة على مجرد النفي[116].

ومذهب سيبويه وجمهور البصريين – ووافقهم الفرّاء – إهمالها[117]؛ وذلك لأنّها حرف لا يختصّ، فيدخل على الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿عَٰسٓقٓ فُصِّلَتۡ الشُّورَى الزُّخۡرُفُ الدُّخَانُ الۡجَاثِيَةُ﴾، وعلى الفعل، نحو قوله تعالى: ﴿**العظيم** بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، وما لا يختصّ فحقّه الإهمال.

وأعملها الكسائي وتبعه أكثر الكوفيين ووافقهم جماعة من النحويين[118] وخصّه بعضهم بلغة أهل العالية[119]، ومنه ما حكي عنهم: (إنْ ذلك نافعَك ولا ضارَّكَ)، و(إنْ أحدٌ خيرًا من أحدٍ إلّا بالعافية).

ومن الشواهد على إعمالها قراءة سعيد بن جبير (ت 95هـ) في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ**﴾ الأعراف: 194، بتخفيف (إنْ) ونصب (عبادًا وأمثالَكم)، وتخريجه أنّ (إنْ) نافية عاملة عمل (ليس)[120].

---

(114) انظر: الإربلي، جواهر الأدب، 246، وجوّز الجورجي تقديم المعمول إذا كان ظرفاً أو مجروراً، وذلك للتوسع فيهما. انظر: شرحه على شذور الذهب، 1/ 378.

(115) انظر: الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب، تحقيق شوقي المعري، ط1، (بيروت: مكتبة لبنان، 1996م)، 74 – 75.

(116) انظر في معناها: سيبويه، الكتاب، 3/ 152، وأحمد مختار البزرة، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم، ط1 (دمشق: مؤسسة علوم القرآن، 1985م)، 100 – 101.

(117) انظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 152، والفرّاء، معاني القرآن، 2/ 145، والهروي، الأزهية، 33)، والمالقي، رصف المباني، 190، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 4/ 277، والأزهري، التصريح، 1/ 201، والسيوطي، الهمع، 1/ 124.

(118) انظر: المبرد، المقتضب، 2/ 359، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 2/ 219، وابن السراج، الأصول، 1/ 236، وابن جني، المحتسب، 1/ 384، وابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1/ 197، والمرادي، الجنى الداني، 209، وأبو حيان، التذييل والتكميل، 4/ 277.

(119) انظر: ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد (القاهرة، دار الطلائع، د. ت) 228.

(120) انظر: ابن جني، المحتسب، 1/ 384، وأبا القاسم جار الله، الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (طهران: منشورات

وتعمل هذا العمل عندهم بشروط: بقاء النفي، وتقديم الاسم وتأخير الخبر، وعدم تقديم معمول الخبر على الاسم.

علة إهمال (إنْ) المشبَّهة بليس

فإذا فُقِدَ شرطٌ منها أهملت[□□□] (إنْ) يقترن خبرها بـ (إلاّ)، نحو:

إنْ أنت إلّا أديبٌ، وإنْ زيدٌ إلّا كاتبٌ، وعلّته زوال معنى النفي، وتحوّله إلى مقابله، وهو الإيجاب المفيد للحصر، فزالت مشابهتها لليس في المعنى، أو أن يتقدم الخبر على الاسم أهملت لاختلاف، معنى النفي، أو أن يتقدم معمول الخبر على الاسم أهملت لضعفها في العمل فلا تتصرف في معمول خبرها بالتقديم، لكونها فرعًا في العمل عن أصل وهو (ليس).

د) لات: ومذهب البصريين والفرّاء أنّها حرف يفيد النفي، وتعمل عمل (ليس) في لغة الحجازيين لمشابهتها لها في معنى النفي. ولكنّها اختصّت بأمرين: الأول: أن يحذف الاسم ويذكر الخبر، ولم يحفظ من كلام العرب مجيؤهما مثبتين.

والآخر: أن يكون خبرها لفظ الحين خاصّة، وهو الكثير[□□□].

ومن الشواهد على إعمالها قوله تعالى: ﴿صدق الله العظيم بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ قَالَ تَعَالَىٰ:﴾. في قراءة الجمهور بنصب (حينَ)[□□□] خبرًا لها، وإضمار اسمها.

علة إهمال (لات) المشبهة بليس

وتهمل (لات) وذلك إذا وليها لفظ غير الزمان، كما في قول عبد الله بن أيوب التميمي:

لهفي عليك للهفةٌ من خائفٍ
يبغي جوارك حين لاتَ مجيرُ[□□□]

فأهملت (لات) ولم تعمل لأنّه وليها اسم من غير ألفاظ الزمان والأحيان، فارتفع ما بعدها إمَّا على الابتداء، والتقدير: حين لاتَ له مجيرٌ، وإمَّا على الفاعلية، والتقدير: لات يحصل له مجيرٌ[□□□].

وتهمل (لات) أيضًا إذا وليها لفظة (هنَّا) بفتح النون مع التشديد، وهي من أسماء الإشارة للمكان،

أفتاب: د.ت) 2/ 138.

(121) انظر: الجوجري، شرح شذور الذهب، 1/ 378.

(122) انظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 57، والفراء، معاني القرآن، 2/ 397، والزمخشري، المفصل، 82، والإربلي، جواهر الأدب، 248، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 399، والمالقي، رصف المباني، 334.

(123) انظر: أبا حيان، البحر المحيط، 7/ 383.

(124) من شواهد: الأزهري، التصريح، 1/ 200، والأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، 1/ 270، وروي: حين ليس مجير، ولا شاهد فيه، انظر: ابن هشام، المغني، 2/ 404.

(125) انظر: ابن هشام: أوضح المسالك، 1/206.

واستعير للزمان، وولي (لات) كثيرًا في كلام العرب، ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس:

لاتَ هنَّا ذكرى جُبيرةَ أمْ مَنْ

جاء منها بطائفِ الأهـــوالِ[126]

فولي (لات) لفظة (هنّا)، واختلف العلماء فيه:

فيرى أبو على الفارسي أنّ (لات) مهملة لا عمل لها وما بعدها مرتفع بالابتداء والخبر، كما تقول: لاتَ هنَّا ذكرُ زيدٍ، ولاتَ عندك نبأُ زيدٍ[127].

ووافقه ابن هشام الأنصاري[128]. ويرى ابن عصفور الإشبيلي أنّ (لات) عاملة عمل (ليس) و (هنّا) اسم زمان مرفوع بها، و(ذكرى جبيرة) خبرها منصوب. وردّه ابن مالك[129]، لأنّ فيه إخراج (هنّا) عن الظرفية، وهو من الظروف التي لا تتصرّف، وفيه أيضًا إعمال (لات) في معرفة ظاهرة، والأصل إعمالها في نكرة، ووافقه أبو حيان[130].

وممّا يتعلق بمسألة الأصل والفرع نوع آخر من الحروف يعمل لكونه فرعًا عن فرع عن أصل، واتّضح منه بالبحث: (لا) النافية للجنس، وهي حرف يفيد نفي الجنس على سبيل الاستغراق، متضمّنة معنى (من) الجارة. نحو: لا رجلَ في الدار، فالمراد نفي الجنس، والمعنى: لامن رجلٍ.

وتعمل (لا) النافية للجنس عند جمهور البصريين[131] عمل (إنَّ) المشبّهة بالفعل، فتنصب المبتدأ اسمًا لها، وترفع الخبر خبرًا لها، وذلك حين يكون اسمها مضافًا أو شبيهًا بالمضاف، نحو: لا فاعلَ خيرٍ مذمومٌ، ولا مطيعًا ربَّه نادمٌ.

ولا خلاف بينهم في أنّ الخبر مرفوع في هذين الموضعين، أمَّا حين يكون اسمها مفردًا، نحو: لا رجلَ حاضرٌ، فتبنى معه بناء خمسةَ عشرَ. أمّا الخبر فهو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها لا بها.

وعلّة إعمالها عندهم أنّها أشبهت (إنَّ) المشدّدة من أوجه[132]. ولّما كانت (لا) النافية للجنس فرعًا

(126) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، شرح مهدي محمد ناصر الدين، ط2 (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993م) 163.

(127) أبو علي الفارسي، المسائل الشيرازيات، تحقيق حسن محمود هنداوي، ط1 (كنوز إشبيليا، 1424هـ - 2004م) 2/477.

(128) ابن هشام: أوضح المسالك، 1/ 206.

(129) ابن مالك، شرحه على الكافية الشافية، 1/ 197.

(130) أبو حيان، التذييل والتكميل، 4/ 298.

(131) انظر: سيبويه، الكتاب، 2/ 274، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 384، والرضي، شرحه على الكافية، 1/ 336، القسم الأول، والمالقي، رصف المباني، 335، والمرادي، الجنى الداني، 290 – 291، والصبان، حاشيته على شرح الأشموني، (بيروت: دار الفكر، د. ت)، 2/6.

(132) انظرها: في الأربلي، جواهر الأدب، 235، والزمخشري، المفصل، 29، وابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 105، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 384، والأزهري، التصريح، 1/

عن (إنّ) التي هي فرع عن أصل وهو الفعل الماضي صارت فرعًا عن فرع، فعملها بالفرعية. واشترط البصريون لإعمالها شروطًا هي: أن تكون نافية للجنس، وأن يكون نفيه نصًا، وأن يكون الاسم والخبر نكرتين، وأن يراعى الترتيب بينهما فيتقدّم الاسم ويتأخّر الخبر، وأن لا يسبقها حرف جر.

ومذهب الكوفيين أنّها لا تعمل الرفع في الخبر، وهو مرفوع بالابتداء على ما كان قبل دخولها. وهذا كرأيهم في عمل (إنّ) وأخواتها(□□□).

علة إهمال (لا) النافية للجنس

إذا فُقِدَ شرطٌ من الشروط التي اشترطها جمهور البصريين لإعمال (لا) النافية للجنس أهملت. كأن تفقد شرط الدخول على النكرة فتدخل على المعرفة فيجب إهمالها وتكرارها، ((لأنه جاء مبنيًّا على السؤال؛ كأنّه قال: أزيدٌ عندك أم عمرٌو؟ فقال: "لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو"))(□□□).

فعلّة الإهمال هي أنَّ (لا) وقعت في جواب من سأل بالهمزة وأم، والسؤال بهما يلزم فيه العطف، فكذلك الجواب. يدل على ذلك أنّه لا يلزم تكرارها إذا لم تقع في جواب السؤال بالهمزة وأم، نحو: لا زيدٌ في الدار، فهو جواب من سأل: أزيدٌ في الدار؟(□□□).

والمشهور هو إهمالها وتكرارها(□□□)، لأنّ من شروط إعمالها تنكير اسمها من حيث كانت تنفي نفيًا عامًا مستغرقًا، فلا تدخل على معرفة، ومن الشواهد عليه قوله تعالى: ﴿نُوحٌ الْجِنِّ الْمُزَّمِّلُ الْمُدَّثِّرُ الْقِيَامَةِ الْإِنسَانِ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ﴾ يس: 40.

وإذا تقدّم خبرها على اسمها مطلقًا، نحو: لا قائمٌ رجلٌ، ولا في الدار رجلٌ، ولا عندك رجلٌ، أهملت، وعلّته ضعفها عن العمل مع الفصل، لأنّها فرع (إنّ) في العمل، و(إنّ) فرع الفعل الماضي في العمل، فهي فرع الفرع، والفرع الذي شبّهت به (لا) وهو (إنّ) لا يستقيم الفصل بينها وبين اسمها، ففرع الفرع أجدر بعدم جواز الفصل بينه وبين معموله، لأنّ الفروع تنحطّ عن درجات الأصول، لذا أهملت (لا) وتعيّن رفع ما بعدها على الابتداء والخبر(□□□).

235، والسيوطي، الهمع، 1/ 144، والخضري، حاشيته على شرح ابن عقيل، (بيروت: دار الفكر، 1978م) 1/ 141.

(133) انظر: الأنباري، الإنصاف، 1/ 176 مسألة (22)، وابن يعيش، شرحه على المفصل، 1/ 105.

(134) الأنباري، أسرار العربية، 187.

(135) انظر: المبرد، المقتضب، 4/ 360، والإربلي، جواهر الأدب، 237، والرضي، شرحه على الكافية، 2/ 823، القسم الأول والبنا، ابن كيسان النحوي، 172.

(136) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 2/ 546.

(137) انظر: الإربلي، جواهر الأدب، 235، والأنباري

ويلزم تكرارها عند سيبويه[□□□] ومن تبعه، والحالة كذلك، فيقال: لا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ، لكونه جوابًا لمتكرر فيه ذلك وهو السؤال، نحو: أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ؟ وحقّ الجواب أن يكون وفق السؤال. خلافًا للمازني (ت 249هـ)، ووافقه الرّمانيّ (ت 384هـ) في جواز إعمالها مع تقدم خبرها، على اسمها، للسماع به[□□□]، وخلافًا للمبرد، ووافقه ابن كيسان (ت 299هـ) في جواز عدم تكرارها في غير الضرورة[□□□].

ومن الملاحظ أنّ النّحويين علّلوا إهمال (لا) إذا تقدّم خبرها على اسمها بتعليلات لا تمتّ إلى المعنى بصلة ، في حين أن العلّة في إهمالها تعود إلى تغيّر معنى النفي بها، فلا تنفي الجنس على سبيل الاستغراق ، أو بمعنى آخر لا يكون النفي بها نصًّا. فلو قيل: لا رجلَ في الدار، بتقديم الاسم على الخبر لأفادت (لا) معنى النفي نصًّا مستغرقًا للجنس، ولو قيل: لا في الدار رجلٌ. بتقديم الخبر على الاسم . لا تنفي (لا) الجنس على سبيل الاستغراق. بل تدلّ على وجود شخصٍ ما في الدار ظُنَّ أنّه رجلٌ. فنفت (لا) أن يكون إيّاه. و من الشواهد عليه قول الله تعالى: ﴿الْقِيَامَةِ الْإِنسَانِ الْمُرْسَلَاتِ النَّبَإِ النَّازِعَاتِ عَبَسَ التَّكْوِيرِ الْإِنفِطَارِ﴾ الصافات: 47. حيث تقدم خبر (لا) و هو قوله: (فيها) على اسمها وهو قوله: (غولٌ) فأهملت. وارتفع ما بعدها على الابتداء والخبر. وعلّته خروج (لا) عن معناها الأصلي الذي اشترط لعملها و هو نفي الجنس على سبيل الاستغراق. لأنّ تقدم الخبر على الاسم أفاد قصره عليه. فالغول مقصور على اتصافه بعدم حصوله في خمر الجنة. ولكنه موجود في خمر الدنيا. وهذا مقتضاه تفضيل خمر الجنة – وهو المنفي عنه – على غيره من خمور الدنيا. فالمعنى المراد هو وجود الغول الذي لا يغتال العقول. وهذا المعنى بخلاف ما لو تقدم الاسم وقيل: لا غولَ فيها. فيكون المقصود نفي الجنس على سبيل الاستغراق. ويكون المراد عندئذ نفي وجود الغول على أية صفة كانت[□□□].

وممّا يوجب إهمال (لا) النافية للجنس أيضًا اتصال حرف جرّ بها. نحو: جِئْتُ بلا زادٍ. وغضبْتُ من لا شيءٍ. وذلك لأنّها فقدت الشبه بـ(إنّ) في التصدير،

الإنصاف، 1/ 370 مسألة (53)، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، 1/ 392، والسيوطي، الهمع، 1/ 145.

(138) سيبويه، الكتاب، 2/ 298.

(139) انظر: الأزهري، التصريح، 1/ 236، والسيوطي، الهمع، 1/ 145.

(140) انظر: المبرد المقتضب، 4/ 361، والبنا، ابن كيسان، 172.

(141) انظر: محمد أبو موسى، خصائص التراكيب، ط2 (دار التضامن، 1980م) 250، وعبد العزيز عتيق، علم المعاني (بيروت: دار النهضة العربية، 1985م) ، 153، وفاضل صالح السامرائي، بلاغة الكلمة في التعبير القرآني، ط2 (عمان، دار عمار، 2001م)، 82.

وهو من الأوجه التي أشبهت بها (لا) (إنّ) وعملت عملها فأهملت (لا) وجوبًا[142]، وصارت نافية معترضة بين حرف الجر ومعموله، وعَمِلَ حرف الجرّ لقوّته.

ومن العلل الموجبة لإهمال الحرف تغيّر صيغته ودخوله في موضع لا يدخل فيه:

فمن الأصول النحوية التي وضعها العلماء لإعمال الحرف أن يعمل وهو على صورته الأصلية، فلا يتصل به ما يغيّره عن أصل وضعه، ويزيله عن أصل اختصاصه بما يدخل عليه، ويهيّئه للدخول على موضع لا يدخل فيه.

وتبيّن ذلك بالبحث في بعض حروف الجرّ، التي أهملت ولم تعمل في ما اختصّت به وهو الاسم لدخولها على غيره وهو الفعل، وهذه الأحرف هي: من، والباء، ورُبّ، والكاف.

أ) **مـــن**: وهي حرف مختصّ بالدخول على الاسم لمعانٍ كثيرة. ولّما كانت مختصّة به استحقّت أن تعمل فيه؛ لأنّه لا يعمل من الحروف إلا المختصّ، وعملها جرّ الاسم بعدها ظاهرًا أو مضمرًا، نحو قوله تعـــالى: ﴿بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾ الأحزاب: 7.

علة إهمال (من)

ومن أحكام (من) الجارّة أن تتصل بها (ما) ويليها الفعل، نحو: إنّي لمّا أفعلُ. فذهب سيبويه ووافقه جماعة من العلماء إلى وجوب إهمالها، لأنّ (ما) المتصلة بها هي (ما) الزائدة الكافّة، كفَّتْ (من) عن عمل الجرّ، وهيأتها للدخول في موضع لم تدخل فيه وهو الفعل، وصارت بمعنى (ربّما). يقول سيبويه: ((وإن شئت قلت: إنّي ممّا أفعلُ، فتكون (ما) مع (من) بمنزلة كلمة واحدة نحو (ربّما)))[143].

ومن الشواهد عليه قول أبي حيّة النُّميريّ:

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً
على رأسه تُلْقي اللسانَ من الفَمِ[144]

فـ(من) مهملة لاتصالها بـ(ما) الكافة، التي هيّأتها للدخول على الفعل، وصارت بمعنى (ربّما) الدالّة على التكثير؛ لأنّ الشاعر أراد أن يمدح قومه بكثرة وقوع هذا الفعل منهم[145].

---

(142) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1/ 274.

(143) سيبويه، الكتاب، 3/ 156، وانظر: المبرد، المقتضب، 4/ 174، والهروي، الأزهية، 91، والإسفرائيني، اللباب، 155، والرضي، شرحه على كافية ابن الحاجب، 2/ 1227، وابن هشام، المغني، 1/ 594، والأزهري، التصريح، 10/2، والسيوطي، الهمع، 2/ 35.

(144) أبو حية النميري، شعره، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، ط1 (النجف الأشرف، مطبعة النعمان، 1972م) 174. وهو من شواهد: سيبويه، الكتاب، 3/ 156.

(145) انظر: أبا علي الفارسي، كتاب الشعر أو شرح = = الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق محمود محمد

والظاهر عند ابن هشام الأنصاري أنّ (ما) هنا مصدرية لا كافّة، وأنَّ (من) عاملة لا مهملة، ومعناها الابتداء، وأنّهم جعلوا كأنّهم خلقوا من الضرب، فالمعنى مثله في قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ قَالَ اللَّهِ﴾ الأنبياء: 37.

ب) الباء: وهي حرف مختصّ بالدخول على الاسم لإفادة معان كثيرة، فاستحقّت أن تعمل فيه، وعملها جرّ الاسم بعدها مضمرًا أو ظاهرًا، نحو: مررت بك وبمحمدٍ.

علة إهمال الباء

وتتصل بها (ما) ويليها الفعل، كما في قول الشاعر:

فلئنْ صِرْتَ لا تحيرُ جواباً
لبما قدْ تُرَى وأنتَ خطيبُ(□□□)

وقول كثيّر:

بما قد أرى تلكَ الدّيارَ وأهلَها
وهنَّ جميعاتُ الأنيسِ عوامرُ(□□□)

فابن مالك جعل (ما) المتصلة بالباء هي الكافّة، كفّت (الباء) عن عمل الجرّ، وهيّأتها للدخول على في موضع لا تدخل فيه وهو الفعل، وأنّ معناها معنى (ربّما) وهو التقليل، والمعنى في البيتين: لربّما قد ترى، وربّما قد أرى(□□□) ووافقه الرضي(□□□) (ت 688هـ).

أمّا ابن هشام فالظاهر عنده أنّ (ما) مصدرية، وأنّ الباء عاملة ومعناها التعليل(□□□).

جـ) ربَّ: وهي حرف جر زائد في الإعراب دون المعنى عند البصريين، تختصّ بجرّ الاسم النكرة. لإفادة معنى التقليل أو التكثير.

علة إهمال (رُبَّ)

وتتصل (ما) بـ(ربَّ) ويليها الفعل، فمذهب سيبويه والجمهور أنها (ما) الكافة، كفّت (ربّ) عن العمل، وأزالت اختصاصها بالاسم، وهيأتها للدخول على موضع لا تدخل فيه وهو الفعل، يقول سيبويه في باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل: (... ومن تلك الحروف: ربّما وقلّما وأشباههما، جعلوا (ربّ) مع (ما) بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل؛ لأنهم لم يكن لهم سبيل إلى (ربَّ يقول)، ولا إلى (قلّ يقولُ) فألحقوهما (ما) وأخلصوهما

الطناحي، ط1 (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1988م) 2/ 392.

(146) نسب إلى صالح بن عبد القدوس، وإلى مطيع بن إياس، وهو من شواهد، ابن مالك في شرحه على التسهيل، 3/ 172، وابن هشام، المغني، 1/ 593، والسيوطي، الهمع، 2/ 38.

(147) كثيّر عزة، ديوانه، 368.

(148) انظر: ابن مالك، شرحه على التسهيل، 3/ 172.

(149) الرضي: شرحه على الكافية، 2/ 1183 – القسم الثاني.

(150) ابن هشام، المغني، 1/ 594.

للفعل)[151].

وإذا ولي (ربّما) الجملة الفعلية فالكثير أن يكون فعلها ماضيًا لفظًا ومعنىً، وعلّته أن التقليل أو التكثير الذي تفيده يكون في ما عرف حدّه[152]، ومنه قول جذيمة الأبرش:

ربّمـــا أوفيـــتُ في عَلَـــمٍ
ترفَعَـــنْ ثـــوبي شَمَالاتُ[153]

وإذا وليها الفعل المضارع صُرف معناه إلى المضيّ، وعلّته أنّ (ربّ) قبل اتصال (ما) بها مستعملة في المضيّ، فاستصحب لها ذلك بعد الاتصال، ولا يجوز أن يليها المستقبل لفظًا ومعنىً.

وأمّا قوله تعالى: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ صدق الله العظيم﴾ الحجر: 2، فخُرّج على أنّ مَثَل المستقبل في القرآن الكريم بمنزلة الماضي بتحقق وقوعه، فهو مستقبل لفظًا، ماضٍ معنىً[154].

وعلّله ابن عصفور بأنّ الكفّار لا يودّون ذلك إلّا في الآخرة، فإنّ الذي سوّغ ذلك أن الدار الآخرة قريبة من الدنيا، وما قرب وقوعه فإنّ العرب تعامله معاملة ما استقرّ وقوعه، فلذلك أوقع (ربّ) في الآية على المستقبل معاملة له معاملة الماضي لسبب القرب[155].

وجوّز كثير من العلماء دخول (ربّ) المكفوفة بـ(ما) على الجمل الاسمية[156]، كما في قول أبي دؤاد الإيادي:

ربّما الجاملُ المؤبّلُ فيهم
وعناجيـــجُ بينَهنّ المِهـــارُ[157]

د) الكاف: وهي حرف مختصّ بالدخول على الاسم لمعانٍ متعددة، ويعمل الجرّ في الاسم الظاهر وحده، نحو قوله تعالى: ﴿الْقَمَرُ الْحَقُّ الْمَعَارِجِ نُوحٍ الْجِنِّ الْمُزَّمِّلُ الْمُدَّثِّرُ﴾ الرحمن: 37.

علة إهمال الكاف

(151) سيبويه، الكتاب، 3/ 115.

(152) انظر: الهروي، الأزهية، 266، وابن هشام، المغني، 1/ 593.

(153) من شواهد: المبرد، المقتضب، 3/ 15، وأبو علي الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب، 2/ 392.

(154) انظر: الهروي، الأزهية، 266، وابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد، البسيط في شرح الجمل، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م) 2/ 866، والمالقي، رصف المباني، 271.

(155) ابن عصفور، شرحه على جمل الزجاجي، 1/ 526 – 527.

(156) انظر: الهروي، الأزهية، 265، والزمخشري، المفصل، 286 وابن مالك، شرحه على التسهيل، 3/ 174، والرضي، شرحه عل الكافية، 2/ 1184 – القسم الثاني، وابن الناظم، شرحه على ألفية ابن مالك، 374، والمالقي، رصف المباني، 270، والأشموني، شرحه على ألفية ابن مالك، 2/ 107، والأزهري، التصريح، 2/ 22.

(157) من شواهد: الهروي، الأزهية، 266، والزمخشري، المفصل، 287. وابن مالك، شرحه على التسهيل، 3/ 174.

وتتصل (ما) بالكاف الجارّة ويليها الفعل، فمذهب البصريين أنّ (ما) زائدة كافة، كفّت (الكاف) عن عمل الجرّ، وأزالت اختصاصها بالاسم، وهيّأتها للدخول على الفعل وهو موضع لم تدخل فيه، وتكون بمعنى (لعلّ)، يقول سيبويه: (وسألت الخليلَ عن قول العرب: انتظرني كما آتيك، وارقبني كما ألحقُك، فزعم أنّ (ما والكاف) جعلتا بمنزلة حرف واحد، وصيّرت للفعل كما صيّرت للفعل رُبَّما، والمعنى: لعلّي آتيك، فمن ثَمّ لم ينصبوا به الفعلَ، كما لم ينصبوا بـ(ربَما)[158].

ومذهب الكوفيين أنّ (كما) هي بمعنى (كيما)، وينصب المضارع بعدها، ويجوز رفعه، وحجّتهم أنه قد جاء كثيرًا في كلام العرب[159]، ومنه قول رؤبة ابن العجاج:

لا تظلموا النَّاسَ كما لا تُظْلَمُوا[160]

أراد: كيما لا تظلموا، فنصب بـ (كما) لما كانت في معنى (كيما) الناصبة على تقدير (ما) زائدة غير كافة، كما يجوز رفعه على تقدير (ما) زائدة كافة.

ويرى ابن مالك أن (ما) إذا حدث فيها معنى التعليل ووليها مضارع نصبته لشبهها بكي[161].

خاتمـــــــة

أختم هذا البحث بما يلي:

إنّ إهمال الحرف العامل تحدث عنه النحويون في مصنفاتهم قديمًا وحديثًا. وإنّ إعمال الحرف في اللغة العربية عائد إلى أصول نحوية وضعها العلماء، منها أنّه لا يعمل من الحروف إلا ما كان مختصًّا بفعل أو باسم، وما كان غير مختصّ فلا يعمل البتة. وكل ما جاء مختصًّا من الحروف كان عاملًا. وخالف هذا الأصل بعض الحروف فجاء مهملًا في شواهد، وتعددت علل إهماله، فكانت علّة الإهمال إمّا لكونه لغة بعض العرب، وإمّا لكونه ضرورة شعرية، وإمّا لتقَارض اللفظين في الأحكام، فيعطى الحرف حكم حرف آخر لاشتراكهما في المعنى الواحد. واختصّت هذه العلل بالأحرف: أنْ، وإذن الناصبتين للمضارع، ولم، وإنْ الشرطية الجازمتين له.

(158) سيبويه، الكتاب، 3/ 116.

(159) انظر: أبا الحجاج يوسف بن عيسى الشنتمري، تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في مجازات العرب، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ - 1994م)، 429، والأنباري، الإنصاف، 2/ 585 (مسألة 81) والمرادي، الجنى الداني، 485.

(160) رؤبة بن العجاج، ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب، عناية وتصحيح وليم بن الورد البروسي، ط2 (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1980م) 183، وفيه: (لا تشتم الناس كما لا تشتمُ) وهو المشهور في روايته.

وهو من شواهد: الأنباري، الإنصاف، 2/ 587 = = (مسألة 81)، والرضي، شرحه على الكافية، 2/ 1228 – القسم الثاني.

(161) ابن مالك، شرحه على التسهيل، 3/ 173.

ومن العلل الرئيسة في إهمال الحرف العامل مسألة الأصل والفرع، فممّا خلَص إليه العلماء بالاستقراء أنّ الحروف العاملة في اللغة العربية تعمل عملًا واحدًا: النصب أو الجزم أو الجرّ، وأنّ هناك حروفًا شذّت عن هذا الأصل فعملت عملين: الرفع والنصب، فحملها العلماء في العمل على الفعل الذي يعمل هذا العمل بالأصالة لمشابهتها إيّاه في اللفظ والمعنى، كالأحرف المشبّهة بالفعل، أو في المعنى كالأحرف المشبّهة بليس، واشترطوا لإعمالها بقاء وجه الشبه وعدم زواله، فإذا زال بفقد أحد الشروط أهملت؛ لضعفها عن العمل لكونها فرعًا عن أصل.

ومن الحروف ما يعمل الرفع والنصب لكونه فرعًا عن فرع عن أصل، وهو (لا) النافية للجنس، فقد أعملها العلماء تشبيهًا لها بإنّ الناسخة التي هي فرع الفعل في العمل، واشترط العلماء لذلك شروطًا، فإذا زال وجه الشبه بفقد أحدها أهملت، لأنّها ضعفت عن العمل لكونها فرعًا عن فرع.

ومن العلل الموجبة لإهمال الحرف العامل أن يدخل في موضع لا يدخل فيه أو بعبارة أخرى أن يزول اختصاصه بما دخل عليه وعمل فيه، واختصّ هذا بأحرف الجرّ: من، والباء، ورُبَّ، والكاف حين تتصل بها (ما) الكافة وتدخل على الفعل.

المراجع

البنا، محمد إبراهيم، *ابن كيسان النحوي*، ط1، القاهرة، دار الاعتصام، 1395هـ - 1975م.

أبو حيان الأندلسي، *ارتشاف الضرب من لسان العرب*، تحقيق محمد أحمد النماس، ط1، مصر: مطبعة المدني، 1409هـ - 1989م.

الشاوي، يحيى الجزائري، *ارتقاء السيادة في علم أصول النحو*، تحقيق عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، ط1، بغداد: دار الأنباء، 1990م.

الهروي، علي بن محمد، *الأزهية في علم الحروف*، تحقيق عبد المعين الملوحي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، 1413هـ - 1993م.

البزرة أحمد مختار، *أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم*، ط1، دمشق: مؤسسة علوم القرآن، 1405هـ - 1985م.

الأنباري، أبو البركات، *أسرار العربية*، *تحقيق بركات يوسف هبود*، بيروت، دار ابن الأرقم، 1999م.

السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن، *الأشباه والنظائر في النحو*، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1970م.

السراج، أبو بكر محمد بن سهل، *الأصول في النحو*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط3، بيروت:

مؤسسة الرسالة، 1985م.

الأنباري، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد أبي سعيد، *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين*، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الفكر، د. ت.

الأنصاري، ابن هشام، *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1980م.

الفارسي، أبو علي، *الإيضاح العضدي*، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1، القاهرة: مطبعة دار التأليف، 1996م.

ابن الحاجب، جمال الدين عثمان، *الإيضاح في شرح المفصل*، تحقيق موسى بناي العليلي، بغداد: لجنة إحياء التراث الإسلامي، د. ت.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، *البرهان في علوم القرآن*، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، بيروت: دار المعرفة، 1972م.

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد، *البسيط في شرح الجمل*، تحقيق عياد ابن عيد الثبيتي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1986م.

السامرائي، فاضل صالح، *بلاغة الكلمة في التعبير القرآني*، ط2، عمان، دار عمار، 1422هـ - 2001م.

الصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق، *التبصرة والتذكرة*، تحقيق فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط1، 1982م.

العكبري، أبو البقاء، *التبيان في إعراب القرآن*، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن عيسى، *تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في مجازات العرب*، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط2، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ - 1994م.

الأندلسي، أبو حيان، *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*، تحقيق حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم، 1418هـ - 1997م.

لاشين، عبد الفتاح، *التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر*، الرياض: دار المريخ، د. ت.

الفارسي، أبو علي، *التعليقة على كتاب سيبويه*، تحقيق عوض بن حمد القوزي، ط1، القاهرة: مطبعة الأمانة، 1990م.

أبو حيان، أثير الدين محمد بن يوسف، *تفسير البحر المحيط*، الرياض: مطبعة النصر، د. ت.

المرادي، *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك*، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 1422هـ - 2001م.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، *الجمل في النحو*، تحقيق علي توفيق الحمد، ط5، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1996م.

المرادي، الحسن بن قاسم، *الجنى الداني في حروف المعاني*، تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1992م.

الإربلي، *جواهر الأدب في معرفة كلام العرب*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار النفائس، 1991م.

الخضري، *حاشيته على شرح ابن عقيل*، بيروت: دار الفكر، 1987م.

الصبان، محمد بن علي، *حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*، دار الفكر، د. ت.

العليمي، يس بن زين الدين، *حاشيته على التصريح على التوضيح*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

ابن خالويه، *الحجة في القراءات السبع*، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط1، بيروت: دار الشروق. د. ت.

البغدادي عبد القادر، *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، القاهرة: مطبعة المدني، 1984م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، *الخصائص*، تحقيق محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى، د. ت.

أبو موسى، محمد. *خصائص التراكيب*، ط2، دار التضامن، 1400هـ - 1980م.

عضيمة، محمد عبد الخالق، *دراسات لأسلوب القرآن الكريم*، ط1، القاهرة، مطبعة السعادة، 1972م.

الأعشى ميمون بن قيس، *ديوانه*، *شرح مهدي محمد ناصر الدين*، ط2، بيروت: دار الكتب العلمية، 1413هـ - 1993م.

امرؤ القيس، *ديوانه*، بيروت: دار صادر، د. ت.

العجاج، رؤبة، ديوانه ضمن مجموع أشعار العرب، عناية وتصحيح وليم ابن الورد البروسي، ط2، بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1400هـ - 1980م.

الفرزدق، *ديوانه*، شرح وضبط عمر فاروق الطباع، ط1، بيروت: دار الأرقم، 1418هـ - 1997م.

كثيّر عزّة، *ديوانه*، إحسان عباس، بيروت: دار الثقافة 1391هـ - 1971م.

النابغة الذبياني، *ديوانه*، شرح عمر فاروق الطباع، بيروت: دار القلم، د. ت.

المالقي، أحمد بن عبد النور، *رصف المباني في شرح حروف المعاني*، تحقيق أحمد محمد الخراط، ط2، دمشق: دار القلم، 1985م.

ابن جني:أبو الفتح عثمان، *سرّ صناعة الإعراب*، تحقيق حسن هنداوي، بيروت، 1985م.

ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، *شرحه على ألفية ابن مالك*، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية، 1423هـ - 2002م.

الفارسي أبو علي، *كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب*، تحقيق وشرح محمود محمد الطناحي، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ - 1988م.

الأشموني، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى، *شرحه على ألفية ابن مالك، قدم له* حسن حمد، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م.

ابن الناظم، *شرحه على ألفية ابن مالك*، تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت: دار الجيل، د. ت.

الإردبيلي، محمد عبد الغني، *شرحه على الأنموذج في النحو*، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط1، الرياض: دار العلوم، 1411هـ - 1990م.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد، *شرحه على التسهيل*، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط1، القاهرة: هجر للطباعة، 1990م.

الأزهري، خالد بن عبد الله، *التصريح على التوضيح*، القاهرة: دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

الإشبيلي، ابن عصفور، *شرحه على جمل الزجاجي*، تحقيق إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م.

الرضي، *شرحه على الكافية لابن الحاجب*، تحقيق حسن بن محمد ابن إبراهيم الحفظي، ط1، الرياض: الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1414هـ - 1993م، القسم الأول.

الرضي، *شرحه على الكافية لابن الحاجب*، تحقيق يحيى بشير مصري، ط1، الرياض، الإدارة العامة للثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1417هـ - 1996م- القسم الثاني.

ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، *شرحه على شذور الذهب في معرفة كلام العرب*، تعليق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، د. ت.

الجوجري، محمد عبد المنعم، *شرحه على شذور الذهب*، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، ط1، المدينة المنورة، مطبوعات عمادة البحث العلمي، 1424هـ - 2004م.

ابن مالك، جمال الدين محمد، *شرحه على عمدة الحافظ وعدة اللافظ*، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، بغداد، مطبعة العاني، 1977م.

ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن محمد، *شرحه على الكافية الشافية*، تحقيق

علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1420هـ - 2000م.

الخوارزمي، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين، *شرحه على المفصل في صنعة الإعراب*، الموسوم بالتخمير، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 0 199م.

ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، *شرحه على المفصل*، بيروت: عالم الكتب، د. ت.

الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد، *شرحه على المقدمة الجزولية الكبير*، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتبي، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1414هـ - 1994م.

الحريري، أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، *شرحه على ملحة الإعراب*، تحقيق أحمد محمد قاسم، ط3، المدينة المنورة، دار التراث الأولى، 1417هـ - 1997م.

النميري، أبو حية، *شعره*، جمع وتحقيق يحيى الجبوري، دمشق: منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1975م.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي، *شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح*، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: عالم الكتب.

الإشبيلي، ابن عصفور، *الضرائر*، تحقيق السيد إبراهيم محمد، ط1، القاهرة، دار الأندلس، 1980م.

الورّاق، أبو الحسن محمد بن عبد الله، *علل النحو*، تحقيق محمود جاسم درويش ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1420هـ - 1999م.

عتيق، عبد العزيز، *علم المعاني*، بيروت: دار النهضة العربية، 1405هـ - 1985م.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، *العوامل المئة النحوية في أصول علم النحو*، تحقيق البدراوي زهران، ط1، مصر: دار المعارف، 1983م.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، *الكتاب*، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط2، الهيئة العامة للكتاب، 1977م.

الزمخشري، أبو القاسم جار الله، *الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، طهران، منشورات أفتاب. د. ت.

الاسفرائيني، *اللباب في علم الإعراب*، تحقيق شوقي المعري، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 1996م.

ابن منظور، *لسان العرب*، تعليق علي شيري، ط2، بيروت: دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، 1992هـ.

الغوث، *مختار سيدي*، لغة قريش، ط1، الرياض: النادي الأدبي، 1412هـ - 1992م.

الصايغ، محمد بن الحسن، *اللمحة في شرح الملحة*، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط1،

المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، عمادة البحث العلمي، 1424هـ - 2004م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ - 1998م.

الفارسي، أبو علي، *المسائل الشيرازيات*، تحقيق حسن بن محمود هنداوي، ط1، الرياض، كنوز إشبيليا، 1424هـ - 2004م.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، *معاني الحروف*، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ط2، جدة، دار الشروق، 1401هـ، 1981م.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، *معاني القرآن*، ط2، بيروت: عالم الكتب، 1980م.

الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف أحمد بن هشام، *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*، تحقيق حسن حمد وإميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1998م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، *المفصل في علم العربية*، بيروت: دار الجيل، د. ت.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، *المقتضب*، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1399م.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، *شرح المنصف* تحقيق محمد عبد القادر أحمد عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1419هـ 1999م.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، *النشر في القراءات العشر*، إشراف علي محمد الضباع، بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.

الأندلسي، أبو حيان، *النكت الحسان في شرح غاية الإحسان*، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط1، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ - 1985م.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، *همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية*، بيروت: دار المعرفة. د. ت.

Bug neglected character as the Arab Group

Munira B. M. Al Hamad
Professor Grammar Poster
Faculty of Arts
University of Princess Noura bint Abdul Rahman

(Received 17/12/1429H; accepted for publication 25/10/1430H.)

Abstracts. This research discusses the study of the justification behind neglecting the operating letter in Arabic grammar showing the definition of Negligence in the Grammatical Terminology and its synonyms of terms.
The research points out that there are some letters which are operating in certain sites while neglected in other places. Therefore, this research is concerned with collecting these letters and studies the rules of their function, then highlighting the justifications leading to negligence and not activating them in what is assigned for of: verb, noun, or phrase, . as well as studying the rules of their egligence through

presenting the scholars opinions about them and attribute such rules to the grammatical fundamentals set by the scholars for letters activation.